

عظم كتاب في التقفد الشافعي

العالمري

٢١٧٣

خ . ع

ختم كتاب في الفقه الشافعي، تأليف العامري، حمدان
ابن عبد الله - كان حيا ٥٩٧٥. كتب في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا .

٢٢ ق ٢٣ س ٢١٥ اسم

١٠٢٠

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد .

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الاسلامية

أ- المؤلف ب - تاريخ النسب .

ختم كتاب فقه العامري
بسم

هذا كتاب ختم كتاب في الفقه الشافعي للعلامة

العامري رحمه الله تعالى من وحيه

رسالة في جميع الموهوبين في الفقه الشافعي

وحيه رسالة في الامام

والامام علي التمام

والكمال

تكملة السيد في بن
السيد المرحوم
عبد الرحمن بن محمد
سنة ١٢٨٥

كتاب ختم
فقه
فوائد الأفكار

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب ختم كتاب في الفقه الشافعي الرقم ١٠٢
اسم المؤلف هو ان عبد الله العامري القشيري
تاريخ النسخ ١٢٨٥ سنة
عدد الأوراق ٣٠
ملاحظات فقه شافعي ٢١٧٠٢

٢٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم ب يسر يا كريم
مباحث بيان احكام امهات الاولاد تقدم
 في اويل مقدمات الطهارة ان المباحث جمع مبحث وهو صناعة
 اثبات النسبة الانجابية او السلبية بطريق الاستدلال لغة
 التفتيش عن الشيء قال في المصباح بحثت عن الشيء والبحث
 وفي المثل كالباحث عن العشيرة وقوله تركته بمباحث
 القوي اي بالمكان التفرع يعني بحيث لا يدري ابن هو انتهى
 وهذا الاخير وان كان معني اخر لكن الباحث عن الشيء
 سيما في المطالب العلمية اذا لم ينظم له ما بحث عنه واختلطت
 عليه مراداته وما امكنه التمييز والفرق بينها بصير كانه
 مكان قفر لا يدري ابن هو ولا ابن يتوجه لكثرة الشبه
 العارضة المانعة له عن وقوفه على مراده فلما قرنته
 بما نحن فيه تنع الجوهري لكنه ما وجه هذا التوجيه
 والجدل عبارة عن معارضة امر يجري بين الخصمين اما
 لتقير حق او باطل باطلا وتغليب ظن وقيل الجدل مع
 صناعة يتمكن لها صاحبها من تركيب مقدمات توجب
 الزام الخصم والشبهه عبارة عن دلالة الدليل بثبوت
 الحكم مع عدم ثبوت المدلول فان قلت صرح في القوم
 بان المبحث اسم مكان فما تعريفه قلت اسما الزمان والكان
 هي الاسماء الموضوعات للزمان والكان هي الاسماء الموضوعات
 اما باعتبار وقوع الفعل فبهم مطلقا اي من غير تقييد
 بشخص او زمان فاذا قلت مخرج فعناه موضع الخروج
 المطلق او زمان الخروج المطلق ولم يعملوها في مفعول
 ولا

ولا طرف فلا يقولون معتل زيدا ولا يخرج اليوم بل لا
 يخرج من الاطلاق الي التقييد فان قلت يعارض ما قلته
 قول النابغة كان محرا الرامسات ذبولها عليه قضيه في الصواع
 قلت لا لان ذاك مؤل بان المضاف محذوف والتقدير كان موضع
 محرا الرامسات والمحرم مصدر مضاف الي الفاعل ناصب لذبولها
 فان قلت لم تأولوا البيت مما ذكر قلت لانهم لو لم يفدوا
 المضاف فاما ان يجعلوا المحرم مصدرا واسم مكان لا سبيل
 الي الاول واللام يستقيم الاخبار بقوله فقيم لان الرق لا يصح
 تشبيهه بالحرو ولا الي الثاني واللام يمكن لتصب ذبولها وجه
 لما مر انفا فان قلت اراك تقرأ مبحث بالفتح فما صابط ذلك قلت
 ضابطه ان هذه الاسماء ان تعني من ثلاثي مجرد او غيره
 فان بنيت من الاول فلا تخلصوا ما ان يكون معتل اللام او
 الفا او لا فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفا فلا تخلصوا
 اما ان يكون مضارعه بالكسر او لا فان لم يكن بالكسر
 سوا كان بالفتح او بالضم فالاسم بالفتح نحو مشرب من شرب شرب
 ومقتل من قتل يقتل ومبحث من بحث بحث فان كان مضارعه
 بالكسر فالاسم بالكسر ايضا نحو مضرب من ضرب يضرب هذا
 اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفا فان كان احدهما فحينئذ
 ان كان معتل اللام فالاسم بالفتح نحو مرمي وان كان معتل
 الفا فالاسم بالكسر نحو مرمي فان قلت لم فعلوا كذلك قلت
 لانهم ارادوا ان يوافق حركة عينه حركة عين المضارع
 الذي هو منه في مفتوح العين ومكسورها لا في مضوم
 العين لعدم مفعول بالضم الخفة فان قلت قد صير الي



لا يمكن ان يكون
 مضارعا في
 مبحث

الكسر في اثني عشرة كلمة على خلاف ما تقدم قلت لكون
 الكسرة تحت الضمة ولذا جاز الضم والكسر في مضارع الفعل
 الواحد كثير البحر وعشر فقالوا المنسك لمكان النسك وهو العبادة
 والمحزر لمكان الجزر وهو خرا لابل والمفرق لوسط الرأس لانه
 موضع مفرق الشعر والمستقط لموضع السقوط يقال هذا مستقط
 رأسي أي حيث ولدت والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنق
 والمسجد وهو اسم البيت المنشي للعبادة سجد فيه امر لم يسجد
 قال الامام سيبويه رحمه الله عليه وأما موضع السجود فالمسجد
 بالفتح لا غير والباقي ظاهر فان قلت لم فتحوا في المنفوس نحو
 مربي قلت للفتحة فان قلت لم كسر وا في المعتل الفا
 قلت لان الكسر مع الواو اخف من الفتح او موعدا اخف من
 موعدا ذلك لما قيل من ان المسافة بين الفتح والواو متفرجة
 وأما المنخ لتقب الانف وهو من الخ لصدوت الانف فهو في
 الاصل بفتح الميم وكسر الخا وأما ما جاز بكسرتين فعمره
 اتيا عاما لكسرة الخا كما قالوا منتن بكسرتين
 منتن بضم الميم وكسر التا وهما قادران اذ مفعول بكسرتين
 ليس من الابدنية فان قلت يرد علي ما قدمته المظنة
 بالكسر ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه
 لان مضارعه مضموم العين فالقياس الفتح قلت لانه
 شاد وكذا المقبرة فتحا وضا ليس بقياس اما الفتح
 فانه لم يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه بل اراد
 المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل او زمانه وأما
 الضم غير قياسي لو اريد بها مكان الفعل اما لو اريد

فظاهر لان مضارعها
 مضموم العين فالقياس الفتح لكن
 قبل ان يكون الضم

المكان

المكان الخاص فلا وان التفرص لكون المقبرة فتحا غير قياسي
 على خارج عن الغرض قال الفاضل الشيخ ابو عمر وعثمان
 ابن الحاجب رحمه الله في شرح المفصل وقد يدخل علي
 بعضها ثانياً ثابت مع جزئها علي القياس كالمنزلة والمقبرة
 ومع مخالفتها كالمظنة انتهى وأما ما جاز علي مفعله بالضم
 فاسما غير جارية علي الفعل وليكنها منزلة قارورة وشبهها
 وذكر في بعض الشروح ان ما جاز علي مفعله بالضم يراد بها
 انها موضوعة لذلك متخذة له فاذا قالوا المقبرة بالفتح
 ارادوا مكان الفعل واذا ضمو ارادوا البقعة التي من شأنها
 ان يقبر فيها أي التي هي متخذة لذلك وكذا المشرقة
 للموضع الذي شرق فيه الشمس المهيأ لذلك والمشرقة كذلك
 لانها الموضوع المهيأ للشرب او المهيأ لان يشرب ما السما
 قبل غيره لارتفاعه فهذه الاشياء لم تذهب الفعل اثبات
 مفهوماتها فعملوا بخروج صيغتها نحو صيغ ما هو الجاري
 علي الفعل دليلا علي اختلاف معناها والثابت في هذه
 الاسماء لارادة البقعة او للمبالغة ليدل علي ان لها شأنا
 في انفسها والظاهر ان معني قول ابن الحاجب ليس بقياس ان
 ادخال التانيها ليس بقياس مطرد بل هو مقصود علي
 السماع وهذا ليس مخالفا لما ذكره في شرح المفصل من ان
 بعضه قياسي وبعضه غير قياسي يعرف بالتأمل هذا
 وجميع ما مر في الثلاثي المجرد وما عداه ربا عبا كان او ثلاثيا
 بزيادة كلمة علي لفظ اسم المفعول كالخرج من اخرج والمخرج
 من دخرج وكذلك ما شبهه وكانهم قصدوا مضارعة

للفعل في الزنة قاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ
 الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف وكان
 اسما الزمان والمكان مفعول فيها من حيث المعنى فكان
 استعمال لفظ المفعول له اقبس فان قلت مكان البحث اما
 ان يكون حسبا واما ان يكون معنويا وبالضرورة لا
 بد له من باحث والباحث عن الشيء والمفتش عنه لا بد له
 من الة والالة ايضا اما ان تكون حسيبة واما ان تكون
 معنوية فاصابا اسما الالة قلت ضابطها ان الالة هي
 كل اسم اشتق من فعل اسما لما اشتق به في ذلك الفعل كالمفتاح
 فانه اسم لما يفتح به والمكسحة اسم ما يكسح به وقد يطلق
 على ما يفعل فيه اذا كان مما يستعان به كالحلب وصيغتها
 المظردة مفعول ومفعال ومفعله وقيل انما الحق به الباء
 قياسي وانما فصلها القاضل ابن الحاجب عن المسقط
 ونحوه مما جابضتين في الحكم بنفي القياس مع ان الجميع
 سماعي لانه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغة
 سماعية بل اراد ان مضموم العين واليم ليس كخواته في
 جواز الالاق على كل الة وانما هي اسما الات مخصوصة
 فلا يقال مدرهن الالالة التي جعلت للدهن ولو جعل
 الدهن في انا غيره لم يسم مدرهنا وكذا غيرها والمسقط
 الالالة الذي جعل فيه المسقط والمنخل ما ينخل به الشيء والمق
 ما يرق به والمحرممة انا الاثنان وفي الصحاح المحرصة
 بكسر الهمزة وفتح الراء ذكر في بعض النسخ انه المشهور
والامهات جمع امهات واختلفوا في ان لها اصلية

او زايرة فذهب جماعة الى ان لها اصلية منهم الجلال
 المحلي ويؤيده ان المجرى كان لا بعد الها من حروف
 الزيادة ولكن اورد عليه من خمسة اوجه الاول قولهم
 اخشه واجاب عنه ابن الحاجب بان ذلك لا يلزمه لانها
 حرف جئ به لمعني فلا يكون من حروف الزيادة الثاني
 انهم قالوا في جمع امهات وقال الشاعر ابي لوي الحرب
 رجي اللبب **مع** الصولة عالي النسب **امهات** خندق
 والناس ابي فالحازايرة اما فعل يدل على الامومة في مصدرها
 وامهات في جمعها قال الشاعر **اذا** الامهات فحن الوجه فحن الطلام
 واجيب عن ذلك بمنع ان اما فعل والحازايرة وسنده ان
 الها مجوز ان تكون اصلا لما نقل الخليل بن احمد في كتاب
 العين باسمهت بمعنى اتخذت اما وهذا يدل على اصالته
 الها والتا ايضا فتكون امهه فعله كانهما وهي الغلظة ثم
 حذفت الها والتا ايضا فصار مرفوع فالامومة فعوذة
 ثم يتغير فيسلم انه فعل لا يلزم منه زيادة الها في امهه لجواز
 ان يقال لها اصلان فام فعل وامهه فعله كرامث و **مته**
 ومعني وهو المكان اللين ولا يمكن ان يقال الرازايرة لانها
 ليست من حروف الزيادة وكذا يقال عين ثرة وسحاب ثراي
 كثير الما ورجل ثراي مكثار مهذار من الثثرة وهي كثرة
 الكلام وترديده فانه لا يمكن الحكم بزيادة الثانية
 في ثراي لما يلزم من الفصل وكذا الولو وكان فان لا لا يابح
 فعلا **اللولو** لا يبي من الرابي لان **اللولو** لا يبي الا من الثلاثي
 كما هو معلوم من قاعده فقه كخباز وعطار فاللال من ثلاثي

لو يستعمل ذلك الثلاثي ولا يمكن ان تكون الهمزة الثانية
في لولوزايدة والالزم باب سلس ثم قال بعضهم العلم
بزيادة الهاصح لقولهم ام بنبة الامومة وقولهم نامت
شاذ متروك ثم قال في كتاب العين من الاضطراب
والتصرف الفاسد ما لا يرفع واعتقاد زيادة الهافي
امهات اولي من اعتقاد حذفها من امات لان ما يزيد في
الكلام اضعاف ما حذف منه وما خذمت ودمت فقليل
لا يعاين به وهذا الذي قاله البعض موافقة قول بعضهم
انما كان الميزان ثلاثيا لانه لو كان رباعيا مثالا لزم كذا وزن
الثلاثي الا بالفاظ اخر فجعل ثلاثيا وكثرت اللام عند
الحاجة الي وزن غيره لان الزيادة عندهم اسهل من الحذف
ولهذا كان القول بزيادة الهافي امهات احسن من القول بحذفها
من امات وانت اذا تأملت ما تقدم علمت ان الراجح بيد الجلال
المحقق المحلي سيما وكلام الجوهر في صحاحه يشهد له بل هو
عين ما قال وعبارته ام الشيء اصله وكله ام القرني والامر
الوالدة والجمع امات وقال فرح الطلام بامايك واصل
الام امهم وكذا تجمع امهات وقال امهاتي صدق والناس ابي
وقال بعضهم الامهات للناس والامات للبهائم وقال القليبي
في تعليقه امهات بضم الهمزة وكسر هاء جمع ام واصلها امهم
بدليل جمعها علي ذلك قاله الجوهر في قال وقال بعضهم
الامهات للناس والامات للبهائم وقال غيره يقال فيها
امهات وامات لكن الاول اكثر في الناس والثاني اكثر
في غيرهم انتهى وهذا الذي اجمعه القاضي هو وراس
المحققين

المحققين الرضي وتبعه غيره قال بعض من لقبناه فتلخص
ان في المسئلة ثلاثة اقوال وجه اخرها انتهى وقد علمت
ما يرد به عليه وعلي غيره وعبارة المحلي الامهات جمع امهات
اصل ام قاله الجوهر في لكن اشار القاضي الي انه تسم في العبارة
لان الذي في الصحاح جمع ام واصلها امهم والخطب في ذلك
سهل وتجوز رواية الحديث بالمعني بل قال بعض من لقبنا
هو عند التأمل زما يترجح ما سلكه المحلي قال في الصحاح
يقال ما كنت اما ولقد امنت امومة وتغيرها اميمه
واميمه اسم امرأة ويقال يا امنت لا تفعل وباتت افعل
فيجعلون علامة التانيث عوضا من يا الاضافة وتقف
عليها بالها والام العلم الذي يتبعه الجيش وامر الساقف
المفازة البعيدة وامر مكيال صاحبة منزلك وامر البيض
في سمر ابي داود ان ما سعى تفريش ام البيض يريد النعامة
وريس القوم امهم وامر النجوم المجرة وامر الطريق معظه
في قول الشاعر يخص به ام الطريق عيالها ويقال هي الضبع
ويقال وامر الدماغ الجلدة التي تجمع الدماغ ويقال ايضا
ام الراس وقوله تعالى هن ام الكتاب انتهى فان قلت
كان القياس ان يقال في هذه الآية هن امهات الكتاب
فلم قال ام الكتاب قلت احاب عنه ناصر السنة البضاوي
بانه افردي علي تاويل كل واحدة او علي ان الكل منزلة آية
واحدة واجاب عنه في الصحاح بقوله ولا تغفل امهات
لانه علي الحكاية كما يقول الرجل ليس لي معين فيقول نحن معينك
وكذا قوله واجعلنا للمتقين اماما انتهى فان قلت ما اجاب

سان
وتصغيرها

به في الصحاح لا يناسب الآية لان الحكاية فيه مفرد عن مفرد
 وفي الآية مفرد عن جمع فهو غير واقع للسؤال قلت هذه
 مغالطة لان المحكي فيها من قوله قوله منه آيات محكمات
 وذكره في الصحاح معين من جملة قوله ليس لي معين فان
 قلت وعلي ما قلته لا يلاقي الآية ايضا قلت لا سلم اذ هو
 زكرة في سياق النفي ولك ان تقول يمكن البعض عن
 هذا السؤال بان اما مفرد مضاف فيعم وقال العكبري
 في الآية الثانية اربعة اوجه احدها ان اما ما مصدر
 مثل قيام وصيام فلم يجمع لولاك والتقدير ذوي امام
 والثاني انه جمع امامة مثل قلادة وقلاد والثالث جمع
 ام من ام يوم مثل حال وحلال والرابع انه واحد اكتفي به
 عن اية كما قال تخرجكم طفلا انتهى وقال ناطور السنة البيضاوي
 وتوجيه لولا لانه على الجنس وعدم اللبس كقوله تعالى
 تخرجكم طفلا اولا انه مصدر في الاصل اولا لان المراد
 واجعل كل واحد منا اولا فهم كنفس واحدة لا تحاد طريقتهم
 واتفاق كلمتهم وقيل جمع ام كصياهم وصيام قاصدين
 لهم مقتدين بهم انتهى وقد تبع في هذا صاحب الكشاف
 قال في الصحاح امت المراه اذا صارت اما وتامت ابي
 اتخذت اما قال الكمي ومن عجب لعمرام عذرك وغيرها
 سامينا وقال الشاعر وما امي وام الوحش لما
 تفرق في مفارقي المشيب قال في الصحاح وقولهم ويلهم
 بربهم ويل لانه قد حذفت لكثرة في الكلام وقول
 عدي بن زياد يا الغائب عندي زيدا انت بعدي من اكل

يعيب

يعيب يورث عندي زيدا فلما حذفت الالف سقطت الباء
 من عندي لاجتماع الساكنين ويقال لا ام لك وهو ذم
 وزمما وضع موضع المدح قال كعب بن سعد يورثي اخاه موت
 امه ما يبعث الصبح غاديا وما ذاب يورثي الليل حين يورث
 فان قلت كلام الصحاح يقتضي ان لفظ الام مشترك فهل هو
 من المشترك اللفظي ام من المشترك المعنوي قلت بل هو مشترك
 لفظي فان قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق ان المشترك اللفظي
 هو اللفظ المتحد المنفرد المعني الحقيقي كالقرفانه اسم للطهر
 والحيض فهو لفظ مشترك لاشتراك المعنيين فيه بخلاف
 المشترك المعنوي فانه متساوي معناه في افرادة كالانسان
 فانه متساوي المعني في افرادة من زياد وعمر وغيرهما فهو
 من المتواطئ لتوافق معناه فيه فهو موضوع للقدر المشترك
 بين الافراد لا لكل فرد قال القاضي عضد الدين اطلق اهل
 اللغة على ان القرف للحيض والطهر معا على البدل من غير ترجيح
 وهو معني الاشتراك فقولنا معا اختراز عن المنفرد لانه لو اريد
 بعينه وان كان قد يقع فيه شك وقولنا على البدل عن المتواطئ
 لانه للقدر المشترك وعن الموضوع للجميع وقولنا من غير
 ترجيح عن الحقيقة والمجاز انتهى قال المولي سعد الدين في
 حواشيه قوله وقولنا معا اختراز بعد قولنا القرف للطهر والحيض
 فاننا نقطع بان المنفرد ليس لعينين ولهذا ذهب الشارح العلامة
 الي انه اختراز عن المشترك معني كالمتواطئ والمشكك وقولنا
 على سبيل البدل عن الموضوع للجميع من حيث هو انتهى
 والاصل فيه خبر ايمامة وكوت من سبدها فهي حرة عن

خفا

عن المنفرد
 في قوله وانما
 الكلام هل يقع
 الي هذا الاختراز

دبر منه رواه ابن ماجة والمحاصر وصح اساده وخبر امهات
 الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سبدها
 مادام حيا فاذا مات ففي حرة روى الدارقطني والبيهقي
 وصح او قفه علي بن عمر رضي الله عنه وخالف ابن القطان
 فصح وقفه وحسنه وقال رواية كلهم ثقات واستشهد البيهقي
 بقول عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا امة وكانت مارية في
 جملة المخلف عنه فول علي انها عتقت بموته والاصل فيه ايضا
 خبر انه صلى الله عليه وسلم قال في مارية ام ابراهيم لما ولدت
 اعتقها ولدها رواه ابن حزم وصححه وهذا الحديث بظاهره
 يخالف ما سبق من الادلة او يقتضي انها عتقت بالايلاء والاولى
 ان يحجب عنه بانه من خصوصيات مارية لشرف ولدها
 اذ لا يساوي بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها
 ولكن يحتاج الي ما يدل على الخصوصية ولم تجده ولذا اضطر
 الي تأويله بقولهم اي اثبت لها حق العتق ولما ان تقول
 عليه لا يبصار الي هذا التأويل الا اذا عجزنا عن معرفة التام
 فان علمناه وكان سابقا كان منسوخا وهذا واضح وان
 تاخر كان ناسخا لكن اجماعهم على عدم عتق ام الولد بالايلاء
 يقتضي الجهل بالتاريخ هذا ما حرا اليه الفهم ولم أجده
 مسطورا اذ لا تورد ذلك فتقولهم اثبت لها حق العتق يقتضي
 ان قول الشارع اعتقها ولدها مجاز لكن سياتي ما ينافي
 فيه وهو كما قال القاضي عضد الدين والمجاز الانتقال
 مصدر بمعنى الجواز او موضع الانتقال اسما للمكان وفي

الاصطلاح

الاصطلاح اللفظ المستعمل في غير وضع اول علي وجه
 يصح والقيود الاخير احتراز عن مثل استعمال لفظ الارض
 في السما انتهى قال القاضي ولا بد في المجاز من علاقة بينه وبين
 الحقيقة والا فهو وضع جديد او غير مقيد وهي اتصال ما
 للمعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له باعتبار وضع اول
 بل باعتبار مناسبت للمعنى الموضوع له عند من يكتب في المجاز
 بعلاقة الموضوع له ويتصور من وجوه خمسة احدها الاشتغال
 في شكل كالانسان للصورة المنقوشة على الجدار ثانيها الاشتغال
 في صفة وتجهيل تكون ظاهرة لينتقل الذهن اليها فيعلم الاخر
 باعتبار ثبوتها له كاطلاق الاسد على الشجاع بخلاف اطلاق
 الاسد على الاخر ثالثها انه كان عليها اي المستعمل فيه علي
 الصفة مثل العبد للعقيق لانه كان عبدا رابعها انه
 ايل اليها كالحمر للعصير لانه في المال يصير خمر خامسها المجاورة
 مثل جري الميزاب وهذا يعبر ما يكون احدهما في الاخر ككون
 الجز في كلمة او الحال في محله او المظروف في ظرفه وما لا يكون
 كذلك بل هما في محل واحد او في محلين او خيرين متقاربين
 بل وما هما متلازمان في الوجود كالسبب والمسبب وفي
 الخيال كالضد بين انتهى والعلاقة فيما نحن فيه السببية
 والمسببية فيجوز بالسبب عن السبب لان العتق بالموت
 مسبب عن الايلاء فان قلت تجوز ان يكون كناية قلت
 ينزع ما قاله العلامة عبد الوهاب ابو النصر شيخ مناصح
 الاسلام صاحب التوشيح من انها لفظ استعمال في معناه
 مراد منه لازم المعنى انتهى نحو طويل النجاد مراد منه

ساد
 الشارع

طول القائمة اذ طولها لازم لطول النجاد اي حمائل السيف
قال المولي المشار اليه فهي حقيقة اي لا استعمال اللفظ في معناه
وان اريد منه اللازم اذ ما نحن فيه لا ينطبق على ما قاله
لان الشارع استعمل اللفظ في اللازم واراد الملزوم بل
ولا يمكن ان يكون ايضا مجاز لان المجاز هو ما ذكره بقوله
فان لم يرد المعنى باللفظ وانما عبر بالملزوم واريد اللازم
فلا يكون كناية ولا مجاز اوله ان تقول هذا الذي قاله
القاضي تاج الدين يقتضي انه لا فرق بين الكناية والمجاز
الا ما ذكره وهو مخالف لما قاله القاضي جلال الدين القزويني
من ان اللفظ المراد به لازم ما وضع له ان قامت قرينة
على عدم ارادة ما وضع له فجاز والاف كناية قال المولي
سعد الدين فعند المصنف الانتقال من المجاز والكناية
كليهما من الملزوم والي اللازم اوله دلالة اللازم من حيث
انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة في
الكناية دون المجاز قال القاضي وقدم المجاز عليها لان
معناه كجزء معناها لان معنى المجاز اللازم فقط ومعنى
الكناية تجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جميعا
قال المولي سعد الدين وانما قال كجزء معناها لظهور انه
ليس بجزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو
مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم
ويؤخذ مما قاله القزويني ان لا ينطبق ما نحن فيه على ما
قاله ايضا هذا كجزء فرق السكاكي بين الكناية والمجاز
بان الانتقال فيها من اللازم الي الملزوم كالانتقال من طول
النجاد

النجاد الي طول القائمة وفي المجاز الانتقال من الملزوم
كالانتقال من الغيث الي النبت ومن الاسد الي الشجاع فما
نحن فيه من الكناية لامن المجاز على ما قاله فان قلت
لا يمكن انطباق تعريف الكناية عليه ولا يمكن ارادة
اللازم والملزوم فيه قلت المراد بجواز اراده المعنى الحقيقي
في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا يتاخر في ذلك
كما ان المجاز يتاخر فيه فان قلت قد تمتع ذلك في الكناية
بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشف
في قوله تعالى ليس كمثله شيء انه من باب الكناية كما
في قولهم مثلك لا يتخل لانهم اذا نفوه عن مماثلة وعن
من يكون على اخص واصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
بلغت يريدون بلوغه فنقولنا ليس كانه شيء عبارتان
معقتتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق
بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى هنا
امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عن هو مماثل له
وعلى اخص واصافه قلت ما ذكر لا يمنع مقصود الجواب
اذا ارادة معنى العتق لا يمكن في هذا التركيب للدليل المنفصل
فهو من قبيل ما ذكره صاحب الكشف فان قلت لم عدل
الشارع عن الحقيقة الي المجاز قلت لانه ابلغ فان قلت لم عدل
عن الاستقبال الي الماضي قلت لنكتة ابرار غير المحاصل في
معرض المحاصل لقوة السبب وكون ما للوقوع كالواقع
قال صاحب الكشف في قوله تعالى اي امر الله اي هو
منزلة الا في الواقع وان كان مستظرا القرب وقوعه قال

قال القاضي تاج الدين ابو النصر والتعريض اللفظ المتعمل
في معناه ليلوح للتلوخ بغيره انتهى ومثاله كما قال الجلال
المحلي قوله تعالى حكايته عن الخليل علي نبيا وعليه افضل الصلاة
والسلام بل فعله كبيرهم هذا فهو حقيقة ابدأ انتهى وفيه
من المناقشة ما لا يخفى علي اذ في سليقة سليمة اذا علمت ذلك
فاستمع لما اتلوه عليك قال علماء البلاغة المجاز بسبب كثرة
الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يخرج عن كونه
مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظر الي اصل اللغة وكذلك
الكناية قد تضيق بسبب كثرة الاستعمال في المعنى عنه
مترلة الصريح كان اللفظ موضوعا بآرائه ولا يلاحظ هناك
المعنى الاصيل فتسعمل حيث لا يتصور فيه اصلا كالانوا
علي العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج بذلك
عن كونه كناية في اصله وان سمي حينئذ مجازا متفرعا
علي الكناية وقد تحققت وكذلك التعريض قد يصير حيث
يكون الالتفات فيه الي المعرض به كانه المقصود الا اصلي
وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا
في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافره فانه تعريض
بانه كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى
المعرض به هو المقصود الا اصلي هنا دون اطعني الحقيقي
واذا قرر ان اللفظ بالقياس الي المعنى المعرض به لا يوصف
بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية فنقد ان استعمال
اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور نقول السكالي
ان التعريض قد يكون تارة علي سبيل الكناية واخرى

علي

علي سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعرض به
قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم
اليه مما نقله القاضي جلال الدين وصرح به المولي سعد
الدين وايده بان اللفظ اذا دل علي معنى دلالة صحيحة
فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية وقد غفل
عن مستبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة
وليست حقيقة ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة بما
لا اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به
وان كان مقصودا اصليا الا انه ليس مقصودا من اللفظ
حتى يكون مستعملا فيه لها قصد اليه من الباق بجهة
التلوخ والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التعريض لا
يكون حقيقة في المعنى المعرض به ولا مجازا حيث قال هو
اللفظ الدال علي المعنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي
وحيث قال فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له
حقيقة ولا مجازا وقد اشار الي انه لا يكون كناية فيه
ايضا حيث قال الكناية ما دل علي معنى يجوز حمله علي
حالي الحقيقة والمجاز بل اراد به ان التعريض قد يكون
علي طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون
علي طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريض فقط فنقول
اذ يتبين فستعرف اذا اردت تقدير المخاطب وتقدر بد
غيره معا كان علي سبيل الكناية في ارادة العينين الا ان
الاول مراد باللفظ والثاني بالسياق واذا اردت تقدير
غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان علي سبيل المجاز في ان

المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه
تعرضا لما مر وللتنبية على المعنى زاد في التركيب لفظ
السبيل فان قلت ما نحن فيه لا يكون الامحار فهل يكون
محار ام سلا او محار علاقة المشاهدة قلت بل هو محار
مرسل فان قلت قد عبرت بالمباحث والباب صغير جدا
قلت نظر لما انطوي عليه كثير من الابواب من الدفائن
والخبايا من احكام ام الولد التي في صاكن مباحثها حيث
لوجعت في مكان واحد لا دهشتك وراعتك على ان
الباب وان كان صغيرا فقد انطوي على اصول المسائل
المتفرقة في الابواب ومن ثم كان البحث فيه عن خمسة اطراف
الاول في المحل وهو الامة الثاني المولد وهو السيد الثالث
في انقضاء الولد وانفصاله وموت السيد الرابع في الاحكام
المتروكة على الابلاد الخامس في بيان سبب الابلاد وهو
اما الوط او استدخال المني المحترم والشروط وانتفا الموانع
وقد اشار المؤلف الى الاول بقوله **من انت** من الاما
ولوا انت جنتين **مضغة** تجب فيه غرة من عبدا وامة
مخطط ظاهر اول القوا بل واهل الخبرة وقد **علقت**
بذلك **من سيد حر** عتقت موته كما سيأتي للدلالة السابقة
والاجماع ولعلوها بولد حر وبيان الكلام في كلامه
عفي الله عنه في البعض وقضية كلامه كائن ابي الفوارس
ومن علي قدمه ان الامة اذا انت بظاهر خطيل ولو من
غير السيد وقد اجلها وان لم تضع ما اجلها به تصير
ام ولد ولا قابلية وفي نسخة ومن انت ولو بمضغة غرة
علقت

علقت بها من سيد وهي احسن مما شرحت عليه وفي اخرى من
انت بولد او مضغة غرة من سيد وهي احسن مما شرحت عليه
وان هذا الباب وباب الغرة متحدان وسياتي انشراح في ذلك
بطول دليله وقضية كلامه ان انفصال البعض غير كاف في حصول
الابلاد وهو ما يؤخذ مما قاله الشيخان في ابواب العدد لا تنقض
العدة يخرج بعض الولد ولو خرج بعضه منفصلا او غير منفصل
ولم يخرج الباقي بقيت الرجعة ولو طلقها وقع الطلاق ولو مات
احدهما ورثه الآخر وكذا بقي ساير احكام الجنين في الذي
خرج بعضه كمنع ثورثته وكسراية عتق الام اليه وعدم اجرايه
عن الكفارة وجوب الغرة عند الجنابة على امة وتبعية
الام في البيع والهبة وغيرها انتهى لكن قال بعض الفضلاء ولو
خرج راس جنين وصاح فخر لرجل رقبته فالاصح وجوب الفضا
كما قاله هنا اي في بحث الغرة ومقتضى كلام المهمات انه
المعتد وهو مخالف لقولها في الغرايض لو خرج بعض الجنين
حيوات قبل الانفصال فخرج وجهه ميتا في الارث وسائر
الاحكام حتى لو ضرب بطنها بعد خروج بعضه وانفصل
ميتا وجت الغرة دون الدية ولقولها السابق ان احكام
الجنين باقية في الذي خرج بعضه الجاهل وبه الاذرع
ايضا على هذا الناقض وذكر في الرضاع الخلاف الذي اطلقه
فيما لو ارضع قبل تمام انفصاله هل يتعلق به التحريم وما
هو الزرع كشيء الي ترجيح التعلق وسياتي ما لواخرج جنين
المذكاة راسه وفيه حياة مستقرة انتهى وعبارة المؤلف
مساوية لعبارة الامام الرافعي في الكبير وهي وكما ثبت

الاستيلاء بانفصال الولد يثبت الكامل بالحق المصغرة التي ظهرت
فيها خلقه الادمي وظهر فيها الخطيب لكل احدا وللغوايل واهل
الخبرة من النساء علم بذلك ان انفصال بعض الولد غير كاف
وان كلام الدارمي غير صحيح كما قاله شيخنا ابو العباس الشهاب
الرملي وان تبعه اكثر اهل العصر بل جماعة ممن لم نلقهم ولك
ان تقول ما وقع في باب الفرة مشكلا لانه جعل الجنين في حالة
الجنانية على الام وقد انفصل بعضه كالمتزججه وجعل في
ايجاب الفرة ما انفصل بعضه بالجنانية على الام كالمنفصل جميعه
ويمكن الجواب عن هذه الشبهة بسهولة اذ هي في غاية من اللين
وخرج بقوله مضغعة غرة بالوقاات القوايل والخبر انه صبرا
ادمي ولو بقي لمخطط فلا يثبت له الابلا ولا يجب به الفرة
كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه ونص على انقضاء العدة
بذلك فان قلت ما الفرق قلت الفرق ان العدة منوطة بوضع
المحل وهو صادق بذلك وايضا فالغرض براءة الرحم وذلك
كاف فيه وامية الولد منوطة في الاحاديث السالفة باسم
الولد وهو غير صادق على المضغعة المزكورة وكذا الفرة
الاصيلة براءة الزمة منها فلا يترك هذا الاصل الا يفتن
ما يسمى ولدا وبالسير ما لو علق من غيره بنكاح او زنا او
شبهة ثم ملكها فلا يلا ولا تنفصل علقها من سبها ولان
الابلا لم يثبت حالا فكذا بعد الملك كما لو اعتق رقيق غيره
ثم ملكه ولان الكتابة والتبرير لا يثبت في ملك الغير حالا
ولا مالا فكذا الابلا ولو كان تنازع في بان الاعناق
قول والقول اذ ارد لغني بخلاف الابلا لانه فعل وفي الرافعي

بانه

بانه لا يلزم من عدم ثبوت الاضعف عدم ثبوت الاقوي
قال بعض من لقيناه وتعليقه اي الرافعي بطله احوال الامة
التي تعلق بها حق الغير اذا ملكها بعد ذلك الا ان يعتد
بان اثر الاستيلاء قد يورى في مسكتنا في الجملة بدليل انه لا
يجوز هبتها من صاحب الحق وغاية الامر انها تباع في الحق
للضرورة انتهى وانت اذا تأملت ادبي تأملت انما لا جامع
بينهما ولكن هو شان من يعيش لادبي بار قد يلوح له وبالحر
علق امة المكاتب منه فلا يلا ديه كما مر في الكتابة لانقضاء
ولو رقيقا وشمل قوله من سب علق امة الفرع التي لم يولد لها
ولو مكاتبة من الاب امة المكاتب من سبها لان الاب يملكها
قبيل العلق وهو ما جرى عليه مجي السنة البغوي في تعزيمه
لبسقط ما وه في ملكه صيانة لحرمة وقيل معه لان
العلق علم نقل الملك والحلول يساوي العلة وهو ما
ارتضاه الامام وكلاهما حسن لكن الاول احسن وعلى الاول
لا تجب قيمة الولد على الاب وعلى الثاني قال الاصحاب تجت
قال الامام العلق على هذا مصادف للملك فكيف يوجب
القيمة وبني على هذا ما لو انزل مع تعييب الحشفة فقد افترق
موجب المهر بالعلق فقال ينبغي ان ينزل المهر منزلة قيمة
الولد واطلا فمهر لزوم المهر محمول على تاخر الانزال كما هو الغالب
انتهى والسبيل شبهة قوية في مال المكاتب فليس باجنبيين
فهو اولي بانتقالها اليه من الاب قبيل العلق او معه على
ما مر وما جرى عليه من نفوذ الابلا في مكاتبة الفرع هو
ما جرى عليه البغوي وقيل لانها لا تقبل النقل كما هو الولد



ورد بانها تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاء ولك ان تقول لو قيل
بالوقف لم يكن بعد اما اذا ولد جارية بملك فوعده
بعضها فانه ينفذ في جميعها ان كان الوالد موسرا والولد
حر او اللبس والولد مبعوض فان قلت يرد عليه ما لو نذر
السيد التصديق بالامة او ثمنها او وصي باعتاقها وهي تخرج
من الثلث فان الاستيلاء لا ينفذ لتضمنه ابطال حق الله تعالى
وابطال الوصية كما قال البلقيني قلت لا لما وقوله لا لما فان
قلت لا شك ان الاستيلاء اقوي من الوصية بالاعتناق والاقوي
يبطل الاضعف كما اذا طرأ الاستيلاء على التدبير قلت ما قلته
انما يتاخر اذا كان قبل موت الموصي ولا نزاع في ثبوت
الاستيلاء وبطلان الوصية واما بعد موته وهو يحمل كلام
البلقيني فلا نسلم ان الاستيلاء اقوي من الاعتناق فان
قلت فعلى كل حال لا يبطل بالاستيلاء ما قصد بالوصية من
زوال الرق فلا منافاة قلت هذه معالطة اذ عتقها بالاستيلاء
لا بالوصية فيلزم منه بطلان الوصية بعد لزومها والادع
باطل فاللزوم كذلك واما الاولى فما قاله فيها واضح وقضية
كلامه فيها انه لا فرق بين الموسر والمعسر وقد وجه كذا
قاله بعض من لقيناه ممن قلنت حصاته وليس بشي اذ حق
الادمي اقوي من حق الله ومع ذلك يبطل اذا كان موسرا
كما في الموهنة فالوجه الاستيلاء ينفذ اذا كان موسرا اذ هو
بمنزلة الاتلاف والعبد المنذور اذا اتلف قبل عتقه او التصديق
به كان بدله للمالك وبفوت حق الباري راسا بخلاف حق
الادمي وما جريت عليه من نفوذ الاستيلاء **ان حر**
تبع

تبع فيه اقضي القصة الماوردي اذ صححه الامام البلقيني واعتبر
بما في اصل الروضة من ان الاب المبعوض اذا ولد لامة ابنته
لا يثبت الاستيلاء واجاب البلقيني بان الاصل المبعوض لا يثبت له
شهة الاعفاف بالنسبة الي بعضه الرقيق ولا كذلك المبعوض
في الامة التي استقل ملكها انتهى ولك ان تقول عليه بل الوجه
انه لا يثبت ابلاؤه لانه ليس من اهل الولاء كما قالوا ذلك في الحيات
ولذا لا يصح ان يعتق عن كفارتهم ولا يجوز ان يبطا امته ولان
عامه اصول المذهب ساكتة عنه ولكن رجع اهل العصر على
اعتماده وقد علمت ما فيه فان قلت لم عدلت عن قول الخاوي
والارشاد والمحرم والمنهاج وغيرها احيل الي قولك علق قلت
لان ذلك اسناد مجازي وهو اسناد الفعل او ما في معناه الي
ملايس له غير ما هو له بتاول قولهم عيشة راضية وسلم مع
وشر شاعر ونهاره صابر ونهر جاري وبني الامير المرومية وابنت
الربيع البقل فان قلت المجاز يبلغ قلت اجل ولكن ذلك يوهم
الجرى على خلق الافعال بل ولا اظن ان عقولهم الفاسدة
تؤدي الي مثل ذلك ولك ان تقول لا بدع في هذا عندهم
لما قاله صاحب الكشاف في تفسير سورة التغابن ان المعتزلي
وان كان يقول يخلق افعال نفسه لكن يتبع الله له واقداره
علي ذلك فلا بدع ان يدعي ذلك **او سلما يبطل تنوع ادعي**
يثبت ابلاؤه السيد وان توافق هو والامة المولدة علي انه يبطل
في انكاره فيما اذا ادعي مدع انكاله وانكر صاحب السيد فاقام
المدعي بينة او حلف المردودة واولدها ثم كذب نفسه او حلف
المدعي عليه ثم واولدها ثم كذب نفسه لولا برتفع ما حكم به جوع

محتل وعليه قيمة الولد والام والمهر وقبل بطل الابلاد لان
الحق لا يعذرهم **او محرما** اي يثبت الابلاد وان كان المولد
السيد محرما للامة التي اولدها او كانت محرمة عليه كما يعلم
من كلامه بالاولي فلو وطئ جاريته المروجة او المعتدة او المحرمة
عليه بالنسب او بالرضاع او المصاهرة كاخته من النسب
او الرضاع او بنته او امته من الرضاع او وطئ مكاتبته او وطئ
امته المجوسية او الوثنية او نحو الحايض والمسلمة وهو كافر
فلاحد ويثبت النسب والمصاهرة وامية الولد وان اوجبت
الحق هذه قضية اصل الروضة وفيه اذ قالوا اذا ولد امة
ابيه وقلنا يوجب الحد لا يثبت الابلاد ويمكن الفرق **او**
سفيها اي يثبت ابلاد الامة من بيدها وان كان سفيها محجورا
عليه لكن قال في الانوار في باب الحجر بنفذا ببلاده ولا يصح اقراره
به فان قلت هذا منافيان اذ من يقدر على الانشاء قد روي
الاقرار قلت اجل ولكن ذاك في صحة العبارة وهذا عبارة
ملغاة فلا يلزم من نفوذ ابلاده نفوذ اقراره به ونظير
هذه المسئلة مسئلة الرهن اذا اولدها الرهن الموسر ينفذه
ابلاده فهل كذلك اذا اقربا ببلاده قال ابن كيكلدي اذا اذن
المرتحن للرهن فوطئ الموهونة فاقبى بولد وادعي انه وطئها
وكذب المرتحن في الوطي فالاصح ان القول قول المرتحن لان
الاصل عدمه انتهى وظاهر ان مسئلتنا اولى بعدم النفوذ
من هذه وانه لا فرق بين الموسر والمعسر فان قلت ذاك انما
يؤيد اقراره كما تقدم وهذا ما الغينا اقراره الا الحق المرتحن
وهو لا يفوت عليه التوثيق بالعين وكفي به جامعا ومن

منظوم

ثم

ثم قالوا يحرم على السيد الموسر عتق الرقيق في الموهون وما
خذ ذلك مراعاة حق المرتحن فان قلت تخرج من هذا قول
الاقرار به عند انتفا العارض وهو مخالف للراجح في عبارة الشيخ
مع الشرح وان كان لرجل امة فاقرب بولد منها اي جئت بلحقه
ولم يبين باي سبب وطئها صارت ام ولد له لان الولد محكوم
بحرمة فطعا والظاهر انه احبها به في ملكه فحل الاقرار
عليه وعلى هذا لا ولا عليه الولد وقبل لا يصبر لان الاصل
الرق ويحتمل ان الاستيلاء كان في كاح قبل الملك واقر التور
الشيخ علي ترجم الاول ونقل ابن الرفعة في صحيحه عن الشيخ ابي
حامد وضمه وقال الرافي واشبهها بالقاعدة واقربها الي
القياس الثاني وصحة في المنهاج وجعله في المحرر الاقيس ثم ان
قلنا بالثاني فعلى الولد الولد والمقر بيعها وان قلنا بالاول فعلى
الثاني اذ اقامت المقر عتقت على ولدها ان حاز التركة والاعتق
منها حصته ولا يقوم عليه الباقي وان كان موسرا قال الماوردي
ولنا ان تدعي على الورثة انه اصاحا في الملك فان صدقوها ثبت
الاستيلاء وان كان على الميت دين يستغرق قيمتها كما لو اقر الميت
بذلك وان كذبوها فوجهان احدهما تصديق الورثة بما ينفهم
عليه نفي العلم والثاني تصديق هي يمينها على البت قلت هذه مغالطة
اذ التصور مختلف وحل وان قال من الزنا متصلا وعليه الشخان
تحالاه تعقيب للاقرار بما يرفع او لا منقطعاً وعليه البغوي
اي قال عقب قوله هذا اخي من الرضاع ويرد بان طرد في
وقضية كلامه انه لا ينفذ ابلاده من حجر عليه بغلس وهو جسد
ثمرة اذ تعلق بها حقوق الغرما فاشبهت الموهونة بجامع عدم

نفوذ التصرف وهو ما اعتمدته راس المتأخرين شيخ مشايخ الاسلام
العلامة السبكي في شرح المذهب بل قال الشيخان لا يصح من المغلس
التدبير فيكون الابلاذ بطريق الاول والمغلس باع خلاف
ام الفرع لا يقال المدبر وقع فيه تناقض في كلام الشيخين لانا
نقول بكفينا في عدم نفوذ ابلاذه وجود احد الموضعين
ببما وهو الواقع في الباب لكن الذي رجمه نجر الامة في المطلب
تبعاً للقاضي الاعظم القاضي الحسين وغيره النفوذ وهو قضية
ما سياتي من ان الابلاذ كانفاق المال في اللزات والشهوات
لان المغلس ما دون له في ذلك في الجملة فاشبه المربص وهذا
فارق الراهن **او مكرها** اي ثبت ابلاذ السيد لامته وان اكره
علي ما يحصل به **او كان مجنوناً** حين الوطى **او بائناً** حين
وقضية كلامه انه لا ينفذ ابلاذ الصبي ولو اشكل تسع سنين
وهو كما قال العلامة ابو زرعة ابن العراقي ظاهر قول ابنته ولو
اشكل الصبي تسع سنين ثم وطي امته فانت بولدتة اشهر
فاكثر لحقه ولا يحكم ببلوغه لكن صوب الامام البلقيني ثبوت
الاستيلاء والحكم بالبلوغ قال بعض من لقيناه وهو متجه انتهى
وليس بشي اذ كلام البلقيني لا يلاقي كلام العلامة ابي زرعة
لانه جار مع القوم على عدم الحكم بالبلوغ واما البلقيني قائل
بالبلوغ فيلزمه ان يقول بالابلاذ فالراجح ما قاله الولي العراقي
كما يعطيه الكتاب فان قيل كيف يكون بالنسب ولا يكون بالبلوغ
وهو لازم للحقوق النسب هذاتنا فقلت اجل ولكن اقتضانا ذلك
احتياطاً للنسب واحتياطاً له ما لا يحتاط لغيره واما البلوغ فما
وجدنا له اماراً تحقق وجوده ثم رايت بعض من رسم علي
الارشاد

المدبر

الارشاد اذ في عبارة قريبة ما قلناه وهي وقد تجاب عن
كلام البلقيني بان النسب محتاط ويثبت بالاحتال الا ترى انه
يكتفي فيه بقرينة الغراش مع امكان الحقوق واما كل من الاستيلاء
والبلوغ فلا يثبت بالاحتال بل لا بد من تحقق سببه ولم يوجد
ولا تلزم بين حقوق النسب والاستيلاء كما لا يخفى مما مر واما
البلوغ وحقوق النسب فيهما وان كان بينهما تلازم الا انه قد
يوجد الانفكاك بين المتلازمين لعارض انتهى وهو كالشرح
لعبارتي الا ان في عبارته خلافاً كما يظهر لمن له ادق مسكه
او باسترخال ما به اي يحصل الابلاذ ولو باسترخال ما
السيد **المحترم** الي فرج امته سواء كان الاسترخال منها
او من السيد او من اجنبي او بهبوب زرع او غير ذلك والمسا
المحترم هو الذي يخرج علي وجه محترم سواء استدخل علي وجه
محترم ام لا حتي لو جامع زوجته ثم ساحت بنته او امته
ونزل المني الي فرجها وحملت كان الحمل الذي المني وثبت
الابلاذ بشرطه او نزل منه علي وجه محترم ثم استطاب بحصة
فاستخرجت به امرأة اجنبية فحملت لحقه الولد وان كانت عالة
بانه غير ميني زوجها وبوخذ من قوله او مكرها انه لو اكره
علي وطي زوجته حصل الاحصان واستقر به المهر واحملها
لالمطلق قبله ثلاثاً وان اكره علي وطي زوجته بعضه
انفس نكاحه وهو ما خوذ ايضا ما قاله القاضي حسين
في المجنون يطارز وجه ابنة او ابنه انما تحرم عليه وانه اذا
احبل امته ابنه مكرها يثبت الابلاذ وهو ظاهر لكني لم
اقف عليه وانه اذا اكره شريكه علي وطي المشتركة **فاحلها**

كأد الوبون ورد الغصوب خرج عن العهدة بدوها لكن
لا يثاب الا اذا قصد التقرب به وخاصة المنسوب الثواب علي
الفعل وعدم الذم علي الترك وخاصة الحرام الذم وترتب العقاب
علي الفعل ويخرج فيه عن العهدة بمجرد الترك فان كف وقصد
الامتنال اثبت والا فلا وخاصة المكروه ان لا يذم فاعله
واذا كف نفسه عنه امتنالا اثبت وخاصة المباح ان لا يتعلق
به ثواب ولا ذم لذاته الا ان يقصد به التوصل به الي الله فعل
طاعة او محرم كمن ياكل بقصد التقوي علي العباداة او علي
العصية وكذلك النوم وهو ظاهر واما القسم الثاني وهو
خطاب الوضع وحقيقته الخطاب الانشائي المتعلق بافعال
المكلفين لا بالاقتضاء والتحخير فهو انواع الاول الحكم
علي الوصف بكونه سببا وهو لغة عبارة عما يمكن التوصل
به الي مقصود ما واصطلاحا كما قال الغزالي في المستصفى ما
يضاف للحكم اليه زاد العلامة التاج السببي لبيان جهة
الاضافة للمتعلق اي لتعلق الحكم به من حيث انه معرف للحكم
او غيره اي غير معرف له اي موثر فيه بذاته او باذن الله
او باعث عليه الاقوال في معني العلة اي حيث ما اطلقت
علي شي معرقا ولها اهل الحق وانما تعرض لها تنبيهها علي ان
المعبر عنه بالسبب هو المعبر عنه بالعلة كالزنا لوجوب الحد
والزوال لوجوب الطهر والاسكار لحرمة الخمر وضافة الحكم
اليها كما يقال يجب الجلد بالزنا والطهر بالزوال وتحريم الخمر للاسكار
ومن قال لا يسمى الزوال ونحوه من السبب الوقتي علة نظر الي
اشتراط المناسبة في العلة والراجح انها لا تشترط فيها بناء علي

انها
بمعني المعرف فان قلت تعريف التاج السببي السبب مخالف لتعريف
ابن الحاجب والامري له بانه الوصف الظاهر المنضبط المعرف
للحكم قلت لا لان تعريفه مبين لخاصته وتعرفهما مبين
لمفهومه فان قلت لم يقيده الوصف بالوجودي كالمانع
قلت لان العلة قد تكون عدمية وعرف اصطلاحا ايضا عبارة
اخرى وهي هو كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السببي علي
كونه معر فالاثبات حكم شرعي وحقيقته ما يلزم من وجوده
الوجود ومن عدمه العدم فان تخلف الحكم عند وجوده فذاك
اما فقد شرط اول وجود مانع وان وجد الحكم عند عدمه فذاك
لانه خلفه سبب اخر ثم السبب صنفان احدهما الوقتي وهو
الوصف المعرف للحكم غير مستلزم حكمه باعثة عليه كجعل زوال
الشمس سببا لوجوب الظه وطلوع الهلال سببا لوجوب صوم
رمضان في قوله تعالى اقم الصلاة لادراك الشمس وقوله صلى الله
عليه وسلم صوموا الرويثة وثانيهما السبب المعنوي وهو ان
يكون الوصف في تعريفه للحكم مستلزما للحكمة باعثة علي شرعية
الحكم المسبب كالزنا فانه سبب للعقوبة والاسكار في سببية
للجلد والملوك في كونه سببا للانتفاع والاتلاف في انه سبب
المضام وما اشبه ذلك من الاسباب المعنوية والمستند في كون
جميع ذلك اسبابا اما ورود الشرع به منصوصا عليه واما
الحكمة الملازمة للوصف مع اقتران الحكم بها في صورته علي ما
هو مقرر في موضعه النوع الثاني للحكم علي الوصف بانه شرط
وهو ينقسم الي شرط السبب وشرط الحكم فالاول ما يكون
عدمه خلاصا لحكمة السبب كالقدرة علي التسليم فانها شرط

البيع الصحيح الذي ثبت ثبوت الملك المشتل على مصلحة وهي
 حاجة الانتفاع بالمبيع وهي متوقعة على القدرة على التسليم
 فكان عدمه مخالفاً لحكمة المصلحة التي شرع البيع لها والثاني
 ما اشتمل عدمه على حكمة تقتضي نقبض حكم السبب مع
 بقا حكمة السبب كالطهارة في باب الصلاة فان عدم
 الطهارة مع حال القدرة عليها مع الاتيان بالصلاة يقتضي
 نقبض حكم الصلاة وهو العقاب فانه نقبض وصول الثواب
 وعرف بانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدم لذاته احترازاً بالقيد الاول عن المانع فانه لا يلزم من
 عدمه شيء وبالثاني عن السبب فانه يلزم من وجوده الوجود
 وبالثالث عن مقارنة السبب للشرط فيلزم الوجود لوجود الحول
 الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب لوجوب
 ومن مقارنته للمانع كالدين على القول بانه مانع من وجوب
 الزكاة يستلزم العدم فلزم الوجود والعدم في ذلك لوجود
 السبب والمانع الذات الشرطية هو عظمي كالحياة للعلم وشرعي
 كالطهارة للصلاة وعادي كنصب السلم لصعود السطح ولقوي
 ككرم بني تميم ان جاوا اي الحمايين منهم فيبعدم الاكرام المعلوم
 به بانعدام المحي وبوجوده اذا امسل النوع الثالث
 للحكم على الوصف بكونه مانعاً وهو ينقسم الى مانع الحكم المراد
 عند الاطلاق وعرف بانه هو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط
 المعرف ببعض حكم السبب كالابوة في القود وهي كون القاتل
 اباً للقتيل فانها مانعة من وجود الابن فلا يكون ابنه سبباً
 في عدمه واطلاق الوجودي على الابوة التي هي امراضا في

صحيح

من وجوب القود
 المسبب عن القتل حكمه هي ان الار
 كان بسيما
 في ٤

صحيح عند الفقهاء وغيرهم نظر الى انها ليست عدم شيء وان قال
 المنكحون الاضافات امورا اعتبارية لا وجودية وعرف الاول
 ايضا بعبارة اخرى وهي كل وصف وجودي ظاهر منضبطاً بمنزلة
 لحكمة مقتضاها نقبض حكم السبب مع بقا حكمة السبب كالابوة
 في باب القود مع القتل العمد العدوان والحكمة التي اشتملت الابوة
 عليها هي كون الوالد سبباً لوجود الولد وذلك يقتضي عدم القود
 لبللا بصير الولد سبباً لعدمه واما الثاني فهو كل وصف وجودي
 محل وجوده حكمة السبب كالدين في الزكاة مع ملك النصاب
 على القول به فهذه الانواع الثلاثة هي المتفق على كونها من خطاب
 الوضع عند القائلين به وزاد السيف الامري وغيره اربعة
 اقسام اخرى وهي الصحة والبطلان والعزومة والرخصة وزاد
 القرافي المالمعي نوعين آخرين التقديرات الشرعية والحجج
 اما الاول فهو اعطاء الموجد حكم المعدوم والمعدوم حكم
 الموجد فالاول كما في حق المريض اذا خاف من استعماله محذور
 فانه يباح له اليتيم ويجعل الما في حقه كالمعدوم والثاني كالمقتول
 يورث عنه الديكة وانما يجب نموته ولا يورث عنه الا اذا
 دخلت في ملكه وبعد موته لا يصلح لدخول شيء في ملكه
 فيقدر انما دخلت في ملكه قبيل موته باكثر من العمد حتى
 تقتل الي ورثته ويتقضي منها ديونه فقد رنا المعدوم
 موجوداً للضرورة واما الحاج فهي التي يستد البه القصاص في
 الاحكام كالبيضة والاقرار واليمين مع النكول والشاهد فاذا
 نهضت تلك الحجة عند القاضي وجب عليه الحكم بها وهو
 فيها حقيقة راجع الى السبب وليست مغايرة له اذا تقرر ذلك

فقد يجتمع خطاب الوضع والتكليف في ذات واحدة وقد
ينفرد خطاب الوضع في شيء واحد ويكون ما يترتب عليه
من خطاب التكليف في شيء آخر وأما أفراد خطاب التكليف
عن خطاب الوضع في شيء واحد ويكون ما يترتب عليه من خطاب
التكليف في شيء آخر وأما أفراد خطاب التكليف عن خطاب
الوضع فقليل إذ لا تكليف بشي إلا له سبب أو شرط أو مانع
أو هو سبب لغيره أو شرط فيه أو مانع من شيء إلا في صور فمثال
اجتماعها الإيمان والكفر فالإيمان واجب وهو سبب لعصمة الدم
والمال والكفر محرم وهو سبب لاستباحة الرضا والسرقة محرمان
وهما سببان للعقوبة المشروعة فيهما والعقود مباحة أو مندوبة
في بعض الصور وهي سبب لانتقال الاملاك والوضو والسنارة
واجبان وهما شرطان لصحة الصلاة والاحرام واجب أو مندوب
وهو شرط لصحة الحج والعمرة ومانع من تعاطي المحظورات المحرمة
فيه ومن صحة النكاح إلى غير ذلك من الاحكام التي اجتمع
فيها كل من الامرين ومثال أفراد الخطاب الوضعي زوال
الشمس وجميع اوقات الصلوات فانها اسباب لوجوبها
ولا يتعلق بنفس الوقت خطاب تكليفي وكذلك روية الهلاك في
الصوم والنظر ودوران الحول شرط في وجوب الزكاة والحج
مانع من الصوم والصلاة وغيرها وضابط هذا القسم ما لا
يكون في قدره المكلف تحصيله ومثال أفراد خطاب التكليف
بالصوم والحج والزكاة فانها ليست اسبابا لشي آخر ولا شرط ولا
موانع وكذلك تكفين الميت ودفنه والصلاة عليه الا ان
يلحظ في ذلك انها اسباب لبراء الذمة ولستقوط الخطاب

وهو

وهو بعيد لان ذلك ليس هو المعنى لخطاب الوضع في الاصطلاح
نعم قد يكون الشيء ولا من خطاب التكليف وإذا وقع صار
سببا لشي آخر كالصلاة لانها واجبة ولا شر يصير التكليف
بها مانعا من صحة عقد النكاح فيها لاجنبية وهذا تبين ان
ابواب النفع كلها اربعة اقسام احدها ما اجتمع فيه خطاب
التكليف وخطاب الوضع جميعا من وجه واحد ثانياها ما
كان خطاب وضع فقط ولا تكليف فيه وثالثها ما كان خطاب
تكليف وليس سببا لشي آخر ولا شرط فيه ولا مانعا واربعا
ما كان من خطاب التكليف ولا شر من خطاب الوضع بعد
الوقوع ويتضح ذلك برdal ابواب مع بيان رجوع كل منهما
إلى هذه الاقسام ولكن اذا تقرر ذلك فنرجع إلى المقصود
أولا بالذات ونقول **و** محل نفوذ الايلاد الصادر من السيد
لا تمته حيث **لا مانع** منه **او** كان عنده **زال** اما اذا
كان عنده واستمر فانه لا ينفذ بعد ولا يتضح كلامه كل الاتضاح
الاسايل نوردها فنقول الاولى ان اصيل الأمة المهرهونة
بعد القبض الصحيح سيدها وهو مصر فانه لا ينفذ الا بلاده
والحالة هذه لما كان حق المرحن فان انفك الرهن او بيعت ثم
عادت إليه ببيع او غيره نفذ لانه انما كان لمانع وقد زال
وظاهر كلامهم انه لا ينفذ الا من حينئذ ولو قيل بانه يتبين
انها لم ولو لم يكن حين الايلاد لم يكن بعيدا وفايرة هذا
الاولاد الحاد ثون بعد الايلاد وقبل عودها هل يعطون
حكمها ام لا وسياتي ان الراجح الثاني وشهد له مالومات
بسد المدبر وعليه دين مستغرق ثم ابري من الدين فان

لا يحكم بالعتق الا من حين الابرار مع انه لا يخرج عن ملكه فهو
اولي اما اذا كان موسرا فانه يحكم بالايلاء حاله ولو قبل
الا الثانية اذا اجل الامة المتعلق بقتها مال سدها العسر
فانه لا ينفذ ايلادها منه لما تقدم في رهونة بل اولي بعدم
التفويض لان حق الرهن متعلق بالزمة ايضا بخلاف حق المجني
عليه متعلق بالرقبة فقط فان زال المانع نفذ الابلاد كما تقدم
اما اذا كان موسرا فان الابلاد ينفذ حال الثانية امة الماذون
المدينون لا ينفذ ايلادها من سيده بل يباع في الدين فان
زال المانع نفذ الاستيلاء قال بعض من لقبناه ولو كان السيد
المذكور موسرا فالظاهر النفوذ انتهى وهذا لا توقف فيه بل
هو غني عن البحث لانه اذا كان ينفذ ايلاده الموسر مع كونه
محجورا عليه فلان ينفذ ايلاده السيد مع كون الماذون غير
محجور عليه بالاولي اذ قضية كلامهم في مسألة الماذون
انه لا فرق بين ان يكون حجر عليه او لا الرابعة امة التركة
التي عليها دين فانه لا ينفذ ايلادها من الوارث العسر اعطا
للهن الشرعي حكم الرهن المجعلي فان زال المانع منه او كان
موسرا نفذ الخامسة امة المرتد لا ينفذ ايلاده كما حال الردة
بل يوقف يناعلي وقف ملكه فان عاد الي الاسلام تبين
نفوذه لزوال المانع وقضية كلامه انه لا فرق بين ان يكون
حجر عليه او لا وهو كذلك وان كثر ماله وانا اذا قلنا بقا
ملكه ينفذ ايلاده وان حجر عليه وان قلنا بزوال ملكه
واولوها حينئذ وعاد الي الاسلام نفذ وان ايلاده قبل
الردة نافذ مطلقا هذا وفي حقيقة هذا الحجر خلاف قيل

حجر فليس وقيل سغه وقيل مرض ولا ادري ما خذ كل منها
بل كل مشكل اما الاول وهو الاصح فانه لا غير له فكيف
يتحقق واما الثالث فانه لا وارث له اذ لا يتصرف الا فيما
زاد علي الثلث مراعاة له واما الثاني فلصحة اقراره لعدم
توفر ما يقتضي سنهه ويمكن الجواب عن الاول بان اهل
النفي تعلق حقهم بماله فصاروا كما لو ما فتر لوا منزلتهم ولا
يخفي ما فيه من اللين اذ الثالث يشركه في هذا القدر وايضا
يمكن الفرق بين اهل النفي وعن الثاني بان ذلك الاسلام
اشد من زوال الرشد وقبه نظروا الفسق الطاري علي الرشد
لا يؤثر هذا وفي الدين نظرا ذ قياس ما قبله ثبوت الاستيلاء
من اسلام المرتد ومحل عدم النفوذ في جميع ما مر ما عدا مسألة
المرتد اذ وطى السيد بغير اذن المسحق والابعد السادسة
الامة الموهونة اذ اقامت الراهن وهي موهونة فاولوها
وارثه المقر فانه لا ينفذ ايلاده كمورثه وعبرة بعض من
رسم علي الارشاد ومثل جارية التركة موهونة مات
راهلها ولا وارث له سوي ابيه فاحلها ابوه المعسر لانه
خليفة المورث فنزل منزلته انتهي ولا ادري ما حمله علي هذا
التقييد السابعة اذ اقامت عن ثلاثة بنين وامة فقال
احدهم اولوها ابونا بهذا الولد وقال الاخر انا اولدتها
به وقال الثالث هما ملكا بي فانه لا ينفذ ايلاده من زعم
انه اولوها الا في حصته ان كان معسر المكان حق الثالث
ولا نفذ في الجميع وعليه قيمة حصة من ادعي انها ملكه
لكن قال الشحات وتبعهما في الكتاب في باب العتق ان



اعترف له بالشركة وفيه نظر لانها في ايديهم والبد تقتضي
الشركة اذ لا مرجح لاحدها على الاخر فلا حاجة لاعترافه له بالشركة
بل هذه نظير ما لو كانت امة في بد اثنين يتنازعانها ثم احبها
احدهما هل يفتقر الثاني الى اعتراف الولد له بالشركة في غرضه بدل
حصته فليتأمل هذه المسئلة في محلهما من كلام الشافعي وعبارة التسهيل
في بد ثلاثة اخوة جارية معها ولد فقال احدهم هي ام ولد ابينا
والابن اخونا وقال الاخر هي ام ولدي ولدها مني وقال الاخر
هي جاريته ولدها عبيدي قال ابن الحداد عتق ثلثها وثالث
ولدها باقرار الاول وباقرار الثاني بصير ثلث الولد حرا ايضا
وبثبت نسبه منه وثلثها بصير ام ولد وبصري العتق والاستيلاء
الى حق مدعي الملك ان كان موثرا فبغيره له قيمة ثلث الام وثالث
الولد وان كان معسر لم يبر وبقي حق مدعي الملك على الرق وهنا
صور اخرى منها مسئلة الغيبة وان شا الله نورد لها في هذا
الباب عند الوقوف عليها قال في زوايد الروضة اذا وطئ البعد
امة الماذون بغير اذن وجب عليه المهر بخلاف وطئ المرهونة
انتهى ومسئلة الماذون ذكر فيها في الكبير وجهين بلا ترجيح
فالترجيح من زيادة الروضة ولك ان تقول ما الفرق بينهما
مع انه اتم لكونه اشترعا بالدين منها يسا اذا كان غير
مجبور عليه وتمكن الفرق بان زوايد المرهون لا يتعلق بها الدين
وبرشد اليه تقليل الروضة بقوله لان مهرها ما يتعلق به حق
الفر ما خلاه وطئ المرهونة انتهى وقضية ذلك انه لو رهنها
كان الامر كذلك لان رب الدين اذا تعلق بمهرها قبل الرهن فبعده
كذلك فان قلت فهل امة الحر المذكور كذلك اذا رهنها قلت اجل

اذا

زوايد مال المذون
تتعلق بها دونه
بخلاف

اذا رهنها بعد الحجر عليه من رب الدين فكلما سهم في المرهون
مفيد بذلك هكذا نسخ لي ولم ار من سبقني اليه بل يجب
المهر على المفسد وان لم يرهنها قال الشافعي في الروضة واصلا
واذا لم تخم بالاستيلاء في الحال وجب قيمة ولوجارية العبد
الماذون وجارية التركية ولا يجب في ولد الحانية والمرهونة
لان حق المجني عليه والمرهن لا يتعلق بالولد انتهى ومن العلة
يؤخذ ان ما قاله في ولوجارية التركية مرفوع على ضعيف
وهو ان الدين يتعلق بزوايد التركية والراجح خلافه كما
وقع في بابيه وينبغي ان يقيد ولد الحانية والمرهونة بما من
مسئلة الماذون والحر المحجور عليه وقضية كلامه انه لو وطئ امة
غيره يظن لازوجه الحرة او امة او ام فرعه لا ينفذ الابلا
باحباله اياها القيام المانع وهو ملك الغير وهو كذلك فان
قلت قضية قوله ازال انه اذا ملكها بعد بنفذا الابلا وهو
احد قولين لان العلوق بالحر في الملك سبب للحرية بعد الموت
كما ان القرابة عند الملك سبب للعتق في الحال ثم لما كان الملك
اذا طرأ على القرابة حصل العتق في الحال فكذا اذا طرأ بعد انعقاد
الولد حرا حصل العتق بعد الموت قلت القول الثاني لا نصير
لانها علقته منه في غير ملكه فاشبه ما اذا علقته به في كاح
وهو الاصح كما لو غر خربة امة فان ولده ينعقد حرا ولا نصير
ام فرعه اذا ملكها بل لانسلم ان الاول قضية كلامه لان كلامه
في المانع القيام بامة السيد حين احباله كما يؤخذ من كلامه ياد في
التفات وما هذه الامفالة لكن جوابه الاول استلزم
سؤالا بعسر الجواب عنه وهو ما الفرق الخ فان قلت

وقضية كلامه ايضا انه اذا وطئ امته جاهلا بكونها امته
فعلقت منه ان الاستيلاء لا يثبت لوجود المانع وهو الجهل
بها وهو احد وحسب ذكرهما الرافعي في باب الغصب
والوصية قلت وهو كذلك لكنه غير واضح فيما اذا وطئ
امته المحرم وقلنا يجب الحد عليه وقوله **عنتت** جواب
من كما تقر اي ابي امته انت بولدا ومصفة غيرة علق
من سيدها الحر كلا او بعضا ولا مانع اوزال عنتت **هي وولدها**
الرقبي الحادث منها بنكاح اوزنا او غيره **بعده** اي بعد
الاتبان مما ذكره المدلول عليه بان انت بعني بعد ثبوت الاستيلاء
بالشرط الاقي اما هي فلما مر واما ولدها فتبعها لها اذ حكم
الولد حكم الام اذ يتبعها في الحرية فكذا في حقها اللانم خرج
بقوله **بعده** ولدها الموجود قبل الوضع بان انت به قبل
احبالها فلا يثبت له حكم بالحصوله قبل ثبوت الحق لها فللبعد
التصرف ببيع وغيره من التصرفات لانه قن ومن هذه العلة
فيها **فيها** يوخدان اولاد خوار المرونة لا يعطون حكما اذ بيعت في
الدين ثم ملكها واولادها وهو كذلك كما ذكره الرافعي في
باب الاقرار بالنسب وعبارته لو احبل الراهن الجارية المرونة
وقلنا انها لا تصبر ام ولد فبيعت في الحق وولدت اولادا
ثم ملكها واولادها فانما تحكم بانها ام ولد على الصحيح
واولادها لا باخذون حكم انتهى وان اولاد من لم يتبع بان
انكح الرهن كذلك وان حمل الامه المذكورة لو ملكها خوار الراهن
حامله وان فصل عنده لا يلحق بها نظر الى حالة العلق
قال القاضي وكذا الحمل المتقارن للملك يكون قنا للمشتري اعتبار

بحالة

بحالة العلق فيما اذا احبل امه الغير محرر وقلنا اذا ملكها
تصبر ام ولد ونقله عنه الامام الرافعي ثم قال واعترض عليه
بان الشخص اذا اشترى امه حامل لا يعتق الحمل تبع الام مع
ان الاخ لا يعتق على الاخ اذا ملكه فاجاب بان حقيقة الحرية
ثابتة هناك فبمضي بخلاف الاستيلاء فانه حق الحرية لا حقيقة
فلا يبرى الى الجنين وامام الحرمين تعرض للمسئلة ايضا وقال فيها
هذا موضع نظر يجوز ان يقال يتبعها الحمل وهذا ظاهر لان
الحرية تاكدت منها تاكدا كمالا والولد متصل بخلاف حمل
المديرة فان التدبير عرض له لا ارتفاع ويجوز ان يخرج علي
القولين في سرائيه التدبير الى الحمل قال البدر الركني عقب
نقله هذا عن الامام وهذه الصورة حكاهما الرافعي عن قنابي
القاضي الحسين فقال لو احبل امه الغير بشبهة وقلنا لو ملكها
تصبر ام ولد فلو اشترى امه املا من زوج اوزنا هل تحكم
للولد بحكم امه كالحادث بعد الملك اجاب القاضي لا بل يكون
للمشتري له ببيع لان العبرة بحال المملوك وليك ان تقول ما
حاوله البدر من ان مسئلة الامام هي مسئلة القاضي يعني ان
حكم بالحكم فيه تحت اما اولادها علمت ان مسئلة الامام
مفروضة في احبال الراهن المحرم وقد قال الشيخان في باب
الرهن والعبارة للرخصة وليس للراهن ان يهب هذه الجارية
للمرتهن وانما يباح في الحق للضرورة قال وهذا معنى قول الامه
الاستيلاء ثابت في حق الراهن وان الخلاف في ثبوته في حق
المرتهن واما مسئلة القاضي فمفروضة في احبال ملك الغير وما
دامت في ملك صاحبه لا يلحقها شيء من هذه الاحكام فجوز

لا يرتفع

ان يذهب الامام الى ما قاله في مسألة الراهن وتمتنع من القول
بمثل في مسألة القاضي نظر الماقلناه فلا يكون الحكم
عنده فيها متخذا فضلا عن ان يجعل الصورة هي الصورة نعم
هذا الذي نقل عن الشيخين في باب الرهن قد بورت اشكالها
تقدم عن الرافعي في اولادها الحادثين بعد الاحبال المنفصلين
قبل عودها الى الراهن وقوله في شأنهم لانهم حدثوا قبل الحكم
بالاستيلاد وهذا الاشكال قوي في التعليل واما في المحلل فمكن
دفعه بان المتصل كالجزء فلا يلزم الحاق المنفصل به واما
ثانيا فلان الشيخين قد صرحا بان تدبير الحامل بري الي حملها
ومن البين ان التدبير دون الابداد في اقتضا الحرية بوليد
ان ولد المستولدة الحادث بعد الابداد لا يرتفع حال فحيث
قلتم بسرائره الي الحمل وجب القول بمثل في سرائره الاستيلاد علي
ان مكسنتا اولي بذلك من وجه اخر وهو ان الحمل علقته به
فيها بعد احبال الراهن وثبوت الاستيلاد في الجملة كما تقدم
عن الشيخين بخلاف المدبرة فانها علقته به قبل صفة التدبير
كذا حاول بعض من لقيناه ولك ان تقول جميع ما تقدم له لم
يصاد في الفصل اما اولاد فلان مسألة التدبير الحمل فيها
قارنه فاعلي حكم الام واما حكم مسألة الابداد والحمل سابق
علي ثبوت حق الاستيلاد لها اذ لا يثبت الا بانقضاء البيع
ولو ومنه من جهة البائع المدرك فيها مختلف لان العبرة
في التدبير بمقارنة الحمل له وقد وجد وفي الابداد العبرة
بالعلق وهو سابق علي انتقالها للراهن فهذه المحاولة
محاولة من لم يخط باطراف المسئلة نعم هي هذه حيث لم يكن
هناك

هناك معارض من كلام الائمة وقد تكرر علي غير مامرة
ما يعارض هذه المحاولة بل لو باعها وهي حامل من زوج او
زنا ثم زال المانع وهي حامل فانه لا يعطي حكمها فتأمل مع
الانصاف والتجافي عن الجور والاعتساف اذ العلم امانة
وترك المحاباة فيه بغير حق فرض فان قلت سبق الحمل كمقارنته
قلت لان سلم اذ العلة لم تغارن العلول بخلاف المدبرة واما
ثانيا فلان الجامع بين مسألة نحو ايم ثبوتية والموطوعة بشبه
نحو الاستيلاد عند الملك علي المدبر في الاول وعللي
راي في الثانية وهو تحقق ان لا اثر لما قاله من فوق اذ مداره
علي قوة احدها علي الاخرى واما ثالثا فلا قلت لا كلام
لنا في المدبرة فالتعرض لها من حشو الكلام علي ان ما قاله
فيها يخالف ما حاوله من الفرق بين نحو ايم ثبوتية والموطوعة
بشبهة ومقتضي التسوية بينهما في الحاق لان الحاقها
اولي من الحاق المدبرة لما مر وحاصل ما تقدم ثلاثة ارا
الاول راي القاضي الثاني راي الامام الثالث ما حاوله هذا
البعض وقد علمت ما فيه بل هو راي مخترع لم يسبقه اليه احد
اذ تقرر ذلك فتعق ام الولد ان مات السيد في التدبير اي
كما يعتق المدبرة به والولد التابع في الابداد في الولي وفي
التدبير في الثانية فيعتق بذلك وان مات ام الولد في
الاولي والمدبرة في الثانية قبله وافهم كلامه بالاولي ان
عتق المتبوع لا يتوقف علي عتق خلافي ولد المكاتبه الذي جات
به بعد الكتابة فانه لا يعتق اذا ماتت بلا اذ او عجزت نفسها
لانه انما يعتق بعتقها تبعاً فيعود قنا للسيد اما ولد نحو امر

الولد فانه انما يعتق بما تعتق به امه وهذا الاعتق لا يعتق
الولد بخلاف المكاتبه اذا اعتقها يعتق ولدها بلا ادا منه
وما ذكره المؤلف عن الله عز وجل ان المتبوع قد يزوج
ويبقى حكم التابع كما في نتاج الماشية في الزكاة ولا بأس ان يتوض
في هذا الفصل الى شي من احكام الفرع والاصل فمن ذلك ولده
الموصي بمنفعته حكمه حكم الام رقبة للوارث ومنفعته
للموصي له ولله المكاتبه يتبعها في العتق مطلقا ولله المذرة
يتبعها ان كان حلا وقت التدبير او وقت موت السيد دون
الحادث المنفصل فيما بين ذلك وكذا حكم ولده العلق عتقا
بصفة لكن يختلفان في ان الولد الحاصل عند التدبير
يبقى حكمه بعد موت امه في حياة السيد بخلاف نظيره
في الخلقة فانها اذا ماتت قبل وجود الصفة بطل حكم
التعليق في الولد والفرق ان الشرط في التعليق دخول الدار
مثلا وقد فات والشرط في التدبير موت السيد ولم يفت
كذا فهم وان وقع في شرح المنهج في باب التدبير ما يخالف ذلك
كذا قاله بعض من لقيناه وانت اذا تأملت ما ذكرته في باب
التدبير علمت ان هذا القابل عن التحقيق معزل وعبارته فان
ولده وماتت قبل وجود الصفة فان كانت منها لم يعتق
او من غيرها اعتق انتهى ولله الاضحية المنذرة والهدي
يتبعها لزال الملك عن اصله ولله المصوبه مفسوب
ولله الموقوفة غير موقوف ولله الموحرة والمحارة غير
موجر ولا محار ولله المسبحة في زمن حبس البائع ليس له جسده
ولله الموهنة بعد الرهن غير مرهون ولله المودعة ليس

مؤدع بل امانة شرعية وغير ذلك مما يذكر في المبسوطات
او وضعت ما علق به منه اي من السيد من ولد او مضفة
غرة حال كونه **حيا بعد** اي بعد موته وقضية كلامه انما هي
بعده وقبل الولادة وهو احد احتمالين لبعض الفضل والثاني
يعتق بالولادة فيكون اللبس للوارث وهو ضعيف ثمرة وانها
لو علق من مبي السيد بعد موته لا يحكم بانها ام فرع له وان
كل اصل للوارثه لانه لا يتصور عود الملك اليه بعد موته
فمردد من استهدف من غيره في كونها معه ام ولده ليس
بشي للقطع بانها لا تصير بما تقدم وان لحقه وورثه فاذا
خلف اخا ثم حلت من مبيته خرج الاخ عن كونه وارثا بانفصال
حيا فحينئذ انعقد في ملك من لا حارثه انعقد في ملك السيد
بما تقدم ولانه انعقد في ملك الاخ لما تقدم فتعين انعقاده
في ملكه ويلزم من ذلك انها تعتق عليه بانفصاله حيا
انه انعقد حرا وان ورث حال كونه مبيته خارج الرحم وهو بعد
ثمرة بل ممنوع وان استقر عليه راي اهل العصر من لقيناه اذ يلزم
عليه ان مبي الرجل يرث قبل اختلاطه بمبي المرأة ولا قابل به
فان قلت فعلي ما قلته من هو الوارث قلت غيره من ابن اخ واخ
عند فقره فان قلت يلزم عليه ان يرث نحو اخي الميت والوكر
موجود قلت لا بدع في ذلك لكان المانع علي انه لو قيل بانه
يرث حينئذ بشرط اختلاطه بمبي المرأة لم يكن بعد اذا تقرر
ذلك فمفسق من تقدم من نحو ام الولد وفرعها بموت السيد
حتى يقتلها وبه صرح الرافعي في امر الولد **في الوصية** وان تجلا
بقتل محر لان الاحبال منزلة الاعتاق ولهذا ليس بها لي نصيب

يتبين بالولادة انها اعتقت
بالموت ويكون لها السب حادث

الشريك فيما لو اعتق نصيبه فلا يفرج القتل فيه كما لو اعتق العبد
شركا العبد وقتله **كثير** اي كما اذا قتل من يثبت له
حق التدريب من دبره فانه يعتق بقتله اياه كما لو مات حتف
انفه لكونه تعلقا للعتق على صفة اما اذا قلنا بانه وصية
فهو كما لو وصي لاسان فقتله وقال البغوي في التهذيب
لا يعتق على القول بانه تعلق ايضا لانه في حكم الوصية لا عتاره
من الثلث وهذه العبارة مساوية لعبارة الحاوي ومنظومة
لابن ابي الفوارس لكن اعترضها القاضي في شرحه عليها وقال
وهذا يغني عن قوله ولا كمثل تدريب انتهى وقد اجيب عنها
بحضرة شيخنا ابي العباس الشهاب الرملي حاله ختم لها حضوره
بان الاولى بالنسبة لحصول عتق المديرة وولدها موت
السيد فافاد شرانها لا يعتقان الاموتة واما الثانية فانه
بالنسبة لحكم اخر وهو ان عصمة نخصل بموته وان قتله
واقرب عليه مع اغرا ولو والقاضي عليه رد ما اجبت
والحق احق ان يقع لان اعتراض القاضي في محله وان امكن رده
بتعسف بان يقال يستفاد من الموضع الثاني عتق المديرة بموت
السيد ولو يقتله ولا يستفاد منه ان ولد المديرة كذلك الامن خارج
بخلاف الموضع الاول فانه يفيد ان ولد المديرة لو دام الفرع
في ذلك **وجلول دين** عليا المديرة بموته ولو كان موته بقتل الدارين
لان الاجل اثبت ليرتفع به من عليه الحق بالاكتساب فيه
فاذا مات فالحظالة في التحجيل لتبرأ ذمتها قال بعض المحققين
وقول بعض المعلقين وقياس حرمان الارث بالقتل للاستعمال
المنع هنا كلام من لا يصادف المسئلة في الشرح وقد قال الرافي

في

في او ايل الوصية تعتق وان استجلت لان الاحبال نزل منزلة الا عتاق
ولهذا يري الي نصيب الشريك كما لو اعتق نصيبه فلا يفرج
القتل فيه كما لو اعتق العبد شركا العبد وقتله وكذا يعتق
الدين الموجل اذا قتل من عليه الدين حل اجله لان الاجل حق من
عليه الحق اثبت ليرتفع به بالاكتساب في المدة فاذا هلك
فالحظالة في التحجيل لتبرأ ذمتها انتهى وان قيد السيد **بزمان**
بعد اي بعد الموت بان قال لامته انت حرة بعد موتي بعشر
سنتين **عتق نصيبه** اي لمضي ذلك الزمن الذي قيده
من حين الموت **ولا ينعها ولدها** في حكم الصفة **الا ان انت**
به بعد اي بعد موت السيد فيتبعها في ذلك **ولو كان**
قبل مضيه فتعتق بالولد الحادث بعد موته **من راس مال**
كولو المستولدة قال القاضي بجامع ان كلاهما لا يجوز ارقاها
قال ويؤخذ من القياس ان محل ذلك اذا علفت به بعد الموت **لان ارق**
اي ضرب عليه الرق بالسبي لكونه حربيا **ورفت** اي ام الولد
اي صارت فته **بالسبي** **وقضته** اي ام الولد سيدها حال كونه
حربيا فاهلا تعتق بموته في هذه المسائل اما اولها فلاها ملكته
في الثالثة فصارت حرة بذلك واما ثانيا فلاها منه خرج عن كونه
مالكا لها في الاول واما ثالثا فلاها خرجت عن ملكه في الثانية
ايضا لكن محله فيها اذا لم تكن لملم فان قلت يرد على الاولى ما اذا عاد
الي الحرمة وعلى الثانية ما اذا عاد اليه وعلى الثالثة ما اذا فترها
بعد فانها تعتق بموته في الجميع قلت اجل ولكن يتأمل قول المؤلف
عني الله عنده ان محل ثبوت الابلاد المرتب عليه العتق بموته حيث
لا مانع او زال ان ما هنا مقيد به **واما تعتق** ام الولد وولدها

التابع لها في حق الحرية اللازم بموت السيد **واصل** اي من راس
ماله وان عتقا اي ام الولد وولدها المذكور باعتاق السيد
مرض موته تنجز **او عتقا** اي عتقها **او عتقت** الامة بالولد
من السيد **مرض موته او اوصي بغيرها** اي بام الولد وولدها
اي باخر لجهان **ثالث** ماله كانفاق المال في اللذات والشهوات
فينزل الابلاد منزلة الاستهلاك فيكون عتقها وولدها
مقدمة على حقوق الغرما فضلا عن الوصايا وحقوق الورثة
نعم على ما نسب للتقدم من جواز البيع قد اشار الامام الى احتمال
ان يعتق من الثلث كالمدة وخالفه النووي في كتاب البيع
من شرح المذهب فقال الاقوي من راس المال لتكر خفها وما
جريت عليه من انه اذا اوصي بعتق نخوام الولد من الثلث رفقا
بالورثة لا يعمل بوصيته فلا ربح الوصايا ولا يكمل من راس
المال عند جرح الثلث كنظيره من الوصية بحجة الاسلام وهو ما
قال البدر الزركشي انه الظاهر لان الاستيلاء بمنزلة انفاق
الاموال حالة المرض في الماكل والمشرب وعتقها حاصل بمجرد الموت
فلا دخل للوصية فيها وما لاحت به من استكمال هذه
على مسيلة حجة الاسلام اشرت اليه بقولي **وفيه** وهاهنا فرعان
لاباس هما الاول قال ابن القطان في فروع له لو قالت الامة
التي وطها السيد القيت سقطت به ام ولد وانكر السيد
الاستقاط او كون الملقى ثبت به الابلاد من المصدق منها في ذلك
وجهان ونحو الشهاب الاذري تصديق السيد عملا بالاصل قال لا سيما
ان انكر الاستقاط وانكر العلوق وفيما اذا اعترف بالحل افعال
الا قرب تصديقهم ايضا الا ان تنضي مدة لا يبقى الحمل محتسبا

اليها

بيان
محتسبا

اليها الثاني لو كان زوج ام الولد يظن انها تصير حرة بالابلاد
يكون ولده منها حرا وعليه قيمته للسيد حكاية الامام الرافعي قيل
الصدوق عن فتاوي البغوي قال بعض من لقيناه ولم يفصل بين
من تخفي عليه ذلك وغيره انتهى اي لانه من شأنه ان تخفي على
العوام فان قلت النوع الثاني لا يدخل له هنا قلت بل علي راي من
يقول اذا ملك من اجلها بشبهة صارت ام ولد لجامع العلوق
ولا يصح ان ينقل ملكها اي ملك ام الولد وولدها
التابع لها من السيد ببيع او هبة او قرص او غير ذلك من الامور
الناقلة للملك وكذا لا يصح ما كان طريقا الى النقل كالرهن والوصية
لقوله صلى الله عليه وسلم امهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا
يورثن الحديث وفي الصحيحين عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه
قال جازل من لا نصار الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله ان نصيب السبا يا وحب اثما نحن فكيف تري في العزل فقال
صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان تفعلوا ما من نسمة كابنة الي يوم
القيامة الا وهي كابنة لقوله وحب اثما نحن وسواله عن العزل يدل
علي ان الاحبال مانع من البيع وقد اقره النبي صلى الله عليه وسلم
علي ذلك وايضا احاديث عتقها بموت السيد ظاهرة في امتناع البيع
ونحوه لانه مانع من العتق قال بعض من لقيناه لكن هذا معارض بالمدبر
انتهى قلت لا معارضة لان ذلك ورد فيه النص ثم قال علي انه
قد حكي الاجماع علي ذلك كما سنذكر عليه وما يتعلق به من
الاشكال عن قريب ان شاء الله تعالى قال وقوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث ما عليكم ان لا تفعلوا معناه لا حرج عليكم في ترك
العزل وهو الانزال في الفرج اذ ما من نسمة كابنة الاستكون ولا شك

ان في العدول عن ذكر اباحة العمل الموصول عن حكمه الى نفي
الحرج عن الانزال دالة ظاهرة على كون العمل خلاف الاولى
او مكرها انتهى وليك ان تقول ما قاله صحيح ولكن الاولى
ان يقال معني قوله ما عليه حكم ان لا تفعلوا ما فرض عليكم عدم
الفعل وهو الكف عن العمل بل يجوز الانزال في الفرج ولكنه
معذور اذ لم ينح بارحابتنا ولا نزل بسرة بطحا بنا نحن اللزوم
صحو الصباح يوم التخييل عادة ملحا حاه و ما جرى بنا عليه
من عدم صحة النقل هو ما جرى عليه سلطان هذه الامة
اعني الامام الشافعي رضي الله عنه لكن نسب اليه في القديم
جواز بيع امهات الاولاد قال الرافي وعن الشافعي تمثيل
القول في بيعهن في مواضع واختلف اصحابه فذهب معظمهم
الي انه ليس للشافعي في ذلك اختلاف قول و اشار بتمثيل القول
الي ما روي في تجوزها عن علي وابن الزبير ومنهم من قال
جوازه في القديم وقد يوجه ما روي ابوداود عن جابر
رضي الله عنه انه قال كنا نبيع امهات الاولاد والنبي صلى
الله عليه وسلم لا يري بذلك باسا وعلي هذه الطريقة جري
في الكتاب فقال ولا يجوز بيعها قبل الموت علي الجريدي انتهى
فاقتضي ذلك انه ذهب في القديم الى الجواز وقول جابر رضي
الله عنه لا يري فان كانت الرواية بالياء فلا اشكال وان كانت
بالنون فوجه المحجة ان مثل هذه الصيغة اعني كنا تفعل الخ
اذا صدرت من الصحابي لها حكم الرفع كما قرر ذلك في علم
الاصول وقد اجاب اصحابنا رضي الله عنهم عن حديث جابر
رضي الله عنه بوجوه الاول ان البيع كان مباحا ثم نسخ بالنهي

ولم يشتر النهي الا في زمن عمر رضي الله عنه بدليل ما في بعض
روايات ابي داود عن جابر انهم فعلوه في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابي بكر كرم الله وجهه فلما كان عمر ناضرا فانهينا
وقدرناه ابن ابي شيبة وراي في اخره ثم ذكر لجانه زجر عنه
الثاني وهو الذي سلمه الحازمي ان حديث جابر منسوب الي
النبي صلى الله عليه وسلم استرك لا واجتهادا فيقدم عليه
ما ينسب اليه نصا وقولا وذلك الاحاديث السابقة الثالث
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر رضي
الله عنه كنا نختار اربعين عاما لا يري بذلك باسا حتى
بلغنا حديث النبي عن ذلك عن رافع بن خوج رضي الله عنه
وقول الحازمي استرك لا واجتهادا كان مراده ان قول الصحابي
كنا نفعل كذا الي اخره انما جعل في حكم المرفوع بطريق الاستدلال
والاجتهاد من الامة فمحتل وهو الاقرب بل الصواب ان استقالة
جواز البيع انما حصل للصحابة بطريق الاجتهاد والاستنباط
بتقريره لهم من حيث انه لا يقر علي خطا فكان طريق الحكم
الاستنباط لا صريح النقل والنص **واذا قلنا** بالمجدي
القايل بمنع النقل وما حمل عليه **فينقض القضا** اي الحكم
اي بصحة النقل وما حمل عليه وانت خبير بان نقض الحكم
لا يستند فيه الي خبر الواحد وانما يسوغ اذا خالف قطعيا
او قيا سا حليا ومن ثم قال حجة الاسلام وغيره انما نقض ذلك
هنا لمخالفته للاجماع وايضا ذلك ان علي ابن ابي طالب كرم
الله وجهه قال علي المنبر اجتمع رايي وراي عمر ان امهات
الاولاد لا يبعن وفي رواية علي عتق امهات الاولاد فنقضني

بذلك عمر حياته وعثمان حياته ثم رابت بعد ذلك ان
اقتضى بيعهن فقال له عبدة السلامي رايت في الجماعة
احب اليك من رايتك وحدك فتمسك بعض اصحابنا بهذا وقال
هذا اجماع صادر من الصحابة رضي الله عنهم غير ان للاصوليين
خلاف في اشتراط انقراض العصر لحصول الاجماع فان لم يحصل
ذلك شرط لم يجز نقص القضا لمخالفة قبل انقراض العصر
وان جعلناه شرطاً وهو الرابع ساع نقص القضا لمخالفة الاجماع
وبعضهم اغمض عن هذا ونظر الى منع السمع وقد اجمع عليه
التابعون بعد انقراض الصحابة قال وما كان من خلاف
قبل ذلك فقد زال اجماعهم بتأعيلي ان مثل هذا الاجماع
رافع للخلاف السابق علي ان علياً كرم الله وجهه يقال
انخرج عن ذلك وارسل الي عبده وشرحه ان اقضوا فيها
بما كنتم تعقنون فاي كره الاختلاف ولك ان تقول في
الاستدلال سلباً عدم اشتراط الانقراض كيف ساع لعلي
كرم الله وجهه ان يخالف الاجماع المنعقد في زمن عمر بعد موافقته
عليه واتفاقهم معصوم عن الخط لان الامة لا تجتمع علي
ضلالة واجب بان علياً محتمل ان يكون ممن يري اشتراط
الانقراض وقد ورد ذلك بعض المناطقة واجاب عنه بان
الاجماع قطعي وظني وهذا من الظني واما الاستدلال الثاني
فهو مخالف للرايح في الاصول فقد قال التاج السبكي في جمع
الجوامع واما الاتفاق من المختلفين بعد استقر الخلاف بان
ما تواتر عنهم فلا يصح انه ممنوع ان طال زمن الاختلاف
فان قلت سكت المؤلف عن منع الطريق الى النقل قلت لما لم يرد

ان النقل لا يصح فكذا ما كان مقدمة ووسيلة اليه فان قلت
يرد عليه بيعها او هبتها من نفسها قلت لان ما ذكره عقد عاقبة
لا نقل فيه حتي لو باعها بعضهما كالنصف او وهبها اليها صح واعتق
عليه وسري الي باقية وان كان معسراً قال الشهاب الاذري
وددت لو صرحوا ببيعة بيعها ممن يعتق عليه قال القاضي وبما
ورده اخذ بعض مشايخنا ثم نظر فيه ولك ان تقول الفطر هو
المعتد فان قلت ما الفرق بين هذه ونحو بيعها من نفسها
قلت ما نحن فيه يستلزم النقل بخلاف ذاك قال البدري في
نعم لو اقر شخص بخرقتها ثم اشتراها فينبغي ان يقطع بصحته
لانه مجرد اقتداء قال جماعة ومحل ذلك ادا المهر يقع الايلاد
فان ارتفع بان كانت امر فرع لكافر وهي كافرة وسببت فحارت
قنة خارجة عن ذلك وهو كذلك كالوخت به فيما سبق ويجوز
للسيدان **يوجر** ام الولد وولدها التابع لها وان يعبرهما
لانه ملك رقبتهما ومنافعهما فجاز له ذلك فيهما كالقنة
وبما تقرر وان دفع استكمال هذه علي الاصلحية والنذر فانه
ممنوع ايجارها لانها خرجا عن ملكه وان **يرفع** ام الفروع
حبر كالقنة حتي **يتمها** التابعة لها كذلك وان حرم عليه
وطي كل **وله ان يبطا** امر فرع لما تقدم **اكلاما** نع اي عند
عدم المانع منه لا يثبتها لحرمتها بوطي امها وان **يسخدم** ام
الفروع واولادها لما تقدم كالقنة **وله** اي والسيدان **ان يمتنع**
اي الجناية علي الام وفرعها وقيمتها اذا قتلت او غصبها وتلفا
كالقنة واجرة منافعها ممن وضع يده عليها تعدياً مدة لها
اجرة لكن ادلت في يد الغاصب فاخذ السيد قيمتها ثم مات

في حال الابق قال العجلي استردت قيمتها من التركة لعقبتها
موتها قال وكذا لو غصب عبد فابق ثم عتقه سبده بخلاف
ما لو قطع جان طرف ام الولد ثم عتقت لا يسقط الارش لانه
بدل الطرف وقضية كلامه انه لا تنفع الوصية لمنفعته
ومنفعة ولدها التابع لها وهو ما في العباب وما خذ
عتقها بموته فيزول ملكه عنها وان كان تقول عليه هذا
القدر موجود فيما اذا وصي بمنفعة فيه لا يقال هذان انفكا
عن اختصاص الادمي بموت السيد ولا كذلك ما قلته لانا نقول
هذا لا يصلح ان يكون فارقا وان السيد المسلم يزوج ام فرعه
وبنتها الكافر من جبر وان الكافر يزوج ام فرعه وبنتها
المسلمة بنفسه وليس كذلك في الاجرة عليا لانا نسلم ان
قضيته ذلك لان قوله اذا لامانع يرجع ايضا الي قوله ويخرج
فيخرج امة الكافر المسلمة وهبارة الروض ويخرجها الحاكم
باذنها اذا طلبت ذلك او باذن السيد ان طلبت هو وان حرمت
هي والمهر للسيد وقبل للنزوحها الحاكم ايضا والترجيح
من زيادته وكذا قوله باذنها قال القاضي ولا حاجة اليه
مع قوله ان طلبت مع ان كلامه كما صله بوجه انه لا حاجة مع
ذلك الي اذن السيد والوجه خلافه لانه لا يجبر علي تزويج امة
فحرانها ان طلبت من الحاكم نزوحها فلا بد من اذن السيد
وان اذن له السيد فلا حاجة الي طلبها انتهى وتقدم انما
اذا قتلت السيد او قتله ولدها عتقا وسكت المولى عما يلزمها
بقتل السيد والذي نقوله انه يلزم القاتل له منها خطأ او شبه
عمد الدية وخالف في ذلك الامام احمد رضي الله عنه فضمنها

قيمتها

قيمتها واورد علينا بعض اتباعه انها رقيقة حالة الجنابة فكيف
يضمن الدية وقد جنت وهي رقيقة واجب عن ذلك بان العلة
ساوت العلول وايضا فليست ام الولد كالارقا بدليل انها
تستبرأ بعد موت السيد ولو استبرأها قبل موته كذا
اجاب به بعض من لقيناه وليس بشيء اذ الرق مانع من وجوب
الدية والقتل مقتضي له واذا اجتمع المقتضي والمانع قدم
المانع لا يقال هذا موجود في وجوب القيمة لانا نقول الرق
لا يمنع تعلق القيمة بالرق اذ تعلق برقبته لا بزمته بخلاف
الدية فيمكن رده بان ما قلته انما هو في الرقيق الذي ليس
ملكًا للجاني عليه بخلاف ما نحن فيه عليا لانا نسلم ان هذا من
باب المقتضي والمانع كما يظهر ذلك بادي في تأمل ولا يخفى ان هذا البعد
من جانب الخصم وهو ممنوع اذ هو مبني علي ان الحرمة تقتب
الموت والحق انما مقارنته له اذ هو علة لها والعلول يساوي
علته فالرق مستف حبيذ ولا يلزم اجتماع الصدين وهو
محال ويبقى النظر فيما لو قال الشخص لورقيقه ان قتلت فلانا
خطا فانت حر فقتله كذلك هل الامر كذلك ام لا والظاهر
ان الامر كذلك ولا محذور علي انه قد تقرر عندنا ان ارش
الجنابة يتعلق بالرقبة فحيث تغدو وجب انتقاله الي الزمة
كذا قاله بعض من لقيناه وهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم تعلق
الارش برقبته انتقاله الي الزمة بل ينتقل الي ذمة من منع
التعلق بالرقبة بايلا او نحوه عليا لانا منع ان الامر كذلك اذ الجاني
يعقب الشرط فهو سابق عليه ولك ان تقول الشرط علة الجزاء
والعلة ساوت العلول فالامر كذلك تنبيهه قال

قال البدر الركني ثم ما ذكره في المنهاج من ان ولد الموطوء بشبهة
لا تصير به ام ولد يولد عليه ايلاد الاب امة فرعه وايلاد الشريك
انتهى وليك ان تقول الملك فيها يقدر قبيل العلوق فيصدق انه
اول امة نفسه لامة الغير فلا يبراد قاله بعض من رسم علي الارشاد
من الخلقه وليك ان تقول عليه الجامع انه ولي ملك الغير واصله محر
فلم يدر انتقال الملك فيها قبيل العلوق ولم يدر في مسئلة
المنهاج فالبراد في محله فحق الجواب للعاصم للبراد ان يبين
المقتضي لانتقال الملك فيها دونها والفرق القاصم له مكان
شبهة الملك في الاول والثانية دونها **وان ادعى كل شريك**
موسر في امة ايلادها بولد منه قبل الاخر بان اتت من كل
واحد بولد ثم اختلفا فقال كل منهما انا اول ولدها ولدي هذا
اولا وهي مسئولتي فهي مسئولة باتفاقهما وليس احدهما
اولي بالتصديق من الاخر اذ القولان مختلفان فان الفرض فيما
اذ اتقارب الولدان في السن فيوجدان معا بالاتفاق عليها
و ادا ما معا او مرثا عتقت جميعا بموتها **والولا وقف**
اي موقوف بين عصبتها الي ظهور الحال ولا يتوقف علي
موتها الا عتق الجميع والافكل من مات منها عتق قدر نصيبه
لانه مقر بوجوب عتقه وكل من الباقيين معترف له بالشركة
مدع انتقال الملك اليه بالسراية فلا يملك نصيب غيره بمجرد
دعواه كذا قرره بعض من رسم علي الارشاد ويرد ما ذكره
قوله **او مات احدهما** والحالة هذه **فلا** يعتق منها
شي **والامام الرافعي** وافق علي ذلك في الكتابة وفي الشرح
الصغير هنا لكنه **خالف في الكبير هنا** فقال اذ مات
احدها

احدها عتق نصفه مواخذة له باقراره انتهى وعبارته في
الكتاب فاذا مات احدهما فالظاهر انه لا يعتق منه شيء لجواز
انها مسئولة الاخر وعن ابي هريرة والطبري انه يعتق نصفها
تموت احدها واخبره القاضي ابوالطيب والروائي وجلي
ذلك عن نصه في الام ووجه بانه كان ملك نصفها وقدا ولدها
وشكنا في ان احوال شريكه هل يسري الي نصيبه فيعتق
نصيبه بالظاهر انتهت واقره في اصل الروضة غير انه حذف
منه ما ينادي علي الثاني بالضعف وقد جرى ابن المقري
في الروض علي ما قاله اصله وعبارة بعض المحققين وان
كان احدهما فقبيل يعتق حصته ووجه بانه كان ملك
نصفها وقدا ولدها وشكنا في سراية احوال شريكه فيعتق
نصيبه بالظاهر قال الرافعي في باب **المكاتبة** والظاهر المنع
لجواز انها مسئولة الاخر وان وجد في شروح الحاوي خلاف
ذلك فلا التفت اليه ولعل السبب في الغلط فيه ان كلام
الرافعي في الشرح الكبير هنا نقص وقد احواله في اول الفروع
علي ما ذكره في الكتابة ونقله هنا في الشرح الصغير علي
الصواب انتهى ومن هذا يعلم ان الراسم علي الارشاد السابق
ذكره انما تبع بعض شروح الحاوي او من تبعه فلا وثوق
بتقريره انما اخذ من ابي الراسم من غير عرفان ما اخذوا منه
وقد جرى القاضي في شرح المنظومة علي ما قاله الرافعي في
الكتابة وعجب من هذا الراسم كيف خالفه وهو متعلق
بأذياله مرتبط بحبال نواله **او ادعى ذلك كل شريك معسر**
ثبت الاستيلاء في كل نصيب منها لما لكه **وعتق قسط كل**

الكتابة ٢

منها من الامة **تموت** سواماتا معام مرتبا **ولاوه** اي
نصيب كل واحد **لعصبة** علي حسب نصيبه قال بعض
المحققين ولائمة لهذا الاختلاف وروي الزبيد في الامر
ان الولا يوقف وان كانا معسرين وذكر عامة الاصحاب انه
سهو وغلط من الناقل **او** ادعي ذلك **كل من** شريكين
موسر **ومعسر** **ثبت الابلاد** اي ايلاد الامة المشتركة **في نصيب**
الموسر لانه مولد علي كل تقدير **وانما النزاع** في نصيب الشريك
الاخر اي المعسر فعلي الموسر ثلاثة ارباع النفقة لاختصاصه
بنصفها ومشاركته للمعسر في نصيب الباقي **وعليه** اي المعسر
نفقة ربع الامة **فقط واذا مات** المعسر **ولا لم يعق** منها شي
لاحتمال ان يكون المولد والاهو الموسر فلا تعق فيما اذا
سبق موت المعسر **لا يولد لها** ونصف **ولا للموسر** اي لعصبة
وباقية وهو النصف **الاخر** **وقف** اي موقوف بين عصبتها
وانها **الموسر** **ولا اعتق** **قسط كل** واحد منها **تموت** **والولا** كما سبق
فيما اذا مات المعسر **ولا** فيكون نصفه لعصبة الموسر **تموت**
والنصف **الاخر** موقوف بين عصبتها وهذا كله بعد ان
يخلف كل واحد منهما علي نفي ما يدعيه **الاخر** **عليه** **وقال كل**
شريك **موسر** في امة **لاخر** **انت المولد** لها **ولا** تخالفوا **انفقا**
عليها **واذا مات** احدها **عق** نصيب الشريك **الحق** من الامة
تموت **الشريك** **الاخر** مواخذه باعتزافه ويوقف **ولاوه**
ولا تعق نصيب الميت لاحتمال صدقه **وتعق** الامة **كلها**
تموت **اي الحي** **والولا** **وقف** اي موقوف بين عصبتها
او قال ولد شريك **معسر** **وشريك** **موسر** **ومات** الموسر

اولا



اولا **عنت** الامة **كلها** **نصف** **تموت** **ولا قسطه** **لعصبة**
ونصف **الموسر** **بقاره** **ولا** نصيب **الاخر** اي المعسر **وقف** اي
موقوف بين عصبتها **ولا يعق** من الامة **شي** **تموت**
اي المعسر **اولا** لاحتمال سبق الموسر **فاذا مات** **الموسر** **بعد**
عنت **كلها** **ولا** نصيبه **لعصبة** **ولا** نصيب **الاخر**
اي المعسر **وقف** بين عصبتها **او** قال ذلك **كل من** شريكين
معسرين في امة **فحكمه** كما لو ادعي كل منهما اي من معسرين
انه **اولد** الامة المشتركة **قبل** **الاخر** ثبت الاستيلاد
في كل نصيب منها **المالكه** **فاذا مات** كان الولد بين عصبا **فما**
حسب **لانصبا** **واحصل** الامة المشتركة **معسرها** اي
المعسر من الشريكين **فقط** **انفق** **ولده** **حرا** **وب** **الاستيلاد**
في قسطه **فقط** **والحق** **القاي** من اي ولد من **امتناع**
الشريكان فيها بان ادعي كل انه ولده منها وامكن ان يكون
من كل واحد منها **باحد** **ثبت** **الاستيلاد** **في جميعها** **لاقرار**
الاخر **به** **وسري** **الايلا** **د** **الي** نصيب **المعسر** **كوسر** **الحق** **به** **الولد**
ولا غرم **عليه** **لمعسر** **لانه** يدعي ايلاد نصيبه اما اذا الحق
بالمعسر **فانه** **لا سراية** **ولا** اي وان تعذر **الحاق** **القاي**
باحد **هما** **اي** **والمدعيان** **للولد** **موسر** **ان** **فانه**
ينفذ **الايلا** **د** **في قسط** **اي** **في نصيب** **كل** **منها** **بقاره**
ولا سراية **اذ** **ليس** **احدها** **اولي** **ها** **من** **الاخر** **او** **كل** **من**
الشريكين **يوطي** الامة المشتركة **دون** **دعوي** **ولدها**
فان **الحق** **الولد** **بالموسر** **ثبت** **نسبه** **له** **وغرم** **للاخر**
قيمة **قسطه** **اذ** **لم** **يوجد** **هنا** **اقرار** **بينا** **في** **الغرم** **وان** **الحق**

بالمعسر ثبت ابلادها في نصيبه وعبرة الروض فان اعترفا
بالوحي دون الولد فالحق القابف باحدها صارت مسورة
له وسري ان كان موسرا وبغيره كما سبق في العتق **وهل يغرم**
الموسر للمعسر ذلك **بانتساب** الولد اليه **اولا نرد** اي وجان
والا وجه الغرم **والعبرة في اليسار والاعسار** بوقت احوال الامة
وحكم المهر والتفقة وقيمة الفرع والكتابة تطلب من المطلقات
كالشرح والروضة فقد تكفلا بجميع ذلك وبيانها وايضا
في باب الكتابة ولولا خشية الاطالة لاتيتم ما هنك ولكن
في هذا القدر كفاية واعلم اني تركت كثيرا من عباراته ما
شرحته سيما القيود والشروط ولم ابين كثيرا مما فهمه
اعتمادا على ما تعطيه بحودة الفكر وتاديه ولم اقرض ايضا
لما اشار اليه من الخلاف الا قليلا ولم ابين حكمة العدول عن
عبارة اصلية او احدها ولا ما هنالك من التفاوت كذلك
خوف من اخترام المنية فان قلت كتابك ما احاط بما في
اصليه قلت لعدم احاطتك بمفهومي ومنطوقه وما يورده
في الابواب ونثره في مناجاة الامكنة والاجاب وما ورد عنه
من التقدير والتاخير هذا ولكن الاغلب عليه سلوك طريق
الارساد وما احتوي عليه اصله من غوصات المقاصد والارصاد
وسأل الله المنة اي الاعانة التامة **في كل نعت** اي مشقة
ومونا اي ان يعيننا على كل ذلك **وان برحمه ضعفنا** وانكسارنا
وذلتنا اليه واقتنارنا **كما علمه** **وان يحشرنا في زمرة من رحمته**
من عباده المؤمنين وخلاصة اوليائه الصالحين **والحمد لله**
ذي الجلال اي العظمة **والاكرام** اي التفصيل والنعيم الجسام

وولي

وولي اي معالي معالي **الطول والانعام والمحمدية الزبي**
هذان اي لتأليف هذا الكتاب وشرحه وغير ذلك
من احسان الخيرات وانواع البر وصنوف المثوبات **وما كنا**
لننتدي لذلك **لولا ان هدانا الله** ودلنا عليه واوصلنا
باحسانه اليه **وصلي الله على سيدنا محمد** المصطفى من خلاصة
جرائيم العربان والمجتبي من صفوه قبايل بني عدنان
وعلى اله المؤمنين وصفوه امته المتقين سيما سلالته
هاشم والمطلب وخص الامام الاعظم وامام الائمة الاكرم
الامام الشافعي المطلبي بمزيد الرحمة والرضوان ومجامع
المحامد والغوان **كلما ذكره الزاكرون وغفل عن ذكره**
العافلون واغفر لنا يا الله بفضلك واحسانك ما اقترناه
من السيئات وما جنيناه من المعصيات وما حصل لنا في هذا
المصنف من الهوات **واغفر ايضا لالاخواننا الذين سبقونا**
الي التلبس بالايمان ومجامع البر وصنوف الاحسان
فقد مهذوا هذا الدين وحرروه واستنبطوا احكامه
وهذبوه ونقلوه الي من بعدهم على احسن الموارد ولموا
شعث ما تم من الشوارد **ولا تجعل** اي ولا تصير **في قلوبنا**
غلا اي حقدا **للذين امنوا** امامنا خالفنا ففترنا وخرجنا عن
سنن هذا الدين واجترأ فعليك البروز لمعادته ليخرج عما
انطوى عليه من رذائل عادته **باربنا** استجب منا ما سالناك
فيه من الخيرات والتفضل من رذائل البدع وانواع الزلات
انك زوف بالعباد **رحمهم** لذوي المآثر والعناد **والله**
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا ونخضع الي الله تعالى

بلسان الذل والافتقار وجناح الفاقة والافتقار في
 قبول ما من علينا من تمهيد احكام الشريعة الحنيفية
 وتأسيس دعائهم بالنسبة وان يهدينا الى سبيل الرشاد
 والتجافي عن طريق الزيف والفساد وان يجعلنا في العصاة
 الظاهر بن علي الحق في كل اوان قابضين باعبا للملة في كل
 وقت وزمان وان تحتم لنا منه بالحسني وان يحرمنا علي
 سن ولا يبه الاسني وان يسلك بنا احسن المسالك وان
 يدرا عنا اجناس الضر وانواع المهالك وان يهوانا افراديس
 الجنان وبعمنا بجلال النعم وعظائم الامتنان وان
 ياخذ بنواصيرنا الى الطاعات وان يقينا مخاوف الزلات
 وان يحفظ عن الكدورات البدنية وما تلبننا به من الجواهر
 النفسانية وان يجبرنا من كل هول البهر يوم لا ينفع مال
 ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ونضرع الي الله في
 الانتفاع بهذا الكتاب وان يقيض له ذوي العقول
 والالباب ولقد رايت ان اختتمه تماختم به الامام ابو عبد الله
 محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال كلمتان جبيلتان الي الرحمن خفيفتان علي
 اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وحده سبحان الله
 العظيم والحمد لله باطنا وظاهرا واو لا و اخر اللهم صل علي
 محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلي آل محمد وازواجه
 وذريته كما صليت علي ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل
 محمد وازواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم وعلي
 آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وحسبنا الله ونعم
 الوكيل

الوكيل

الوكيل والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وافق الفراغ
 من تعليل هذا الشرح وقت الزوال عن اخر يوم من محرم
 الحرام سنة خمس وسبعين وتسعمائة هكذا بخط مولفه
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام وحبر الامة رحله الافا
 ومنبع الماثر والفواضل والكاشف عن الامور المهمة
 المتقرر في تحقيق المعاني والكشاف عن حقايق المباني
 حافظ الشريعة ومحبي السنة المنبجعة مولانا الكمال
 حمدان بن عبد الله بن سلامة العامري القرشي الشافعي
 رحمه الله تعالى ونظر اليه بعين عنايته
 واعاد علينا وعلي المسلمين من بركاته
 وبركات علومه ودعواته
 ومردده امين

امين
 امين

